وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Mohamed Boudiaf – M'sila.
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion.
Département : Sciences économique.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة.
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم : العلوم الاقتصادية.

العنوان

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية

– دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وجباية

إعداد الطالب:

– روميطة عبد الحليم

إشراف الأستاذة:

– قشي حبيبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
1- غفصي توفيق	أستاذ مساعد – ب–	رئيسا
2- قشي حبيبة	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
3- حدباوي أسماء	أستاذ مساعد – ب–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

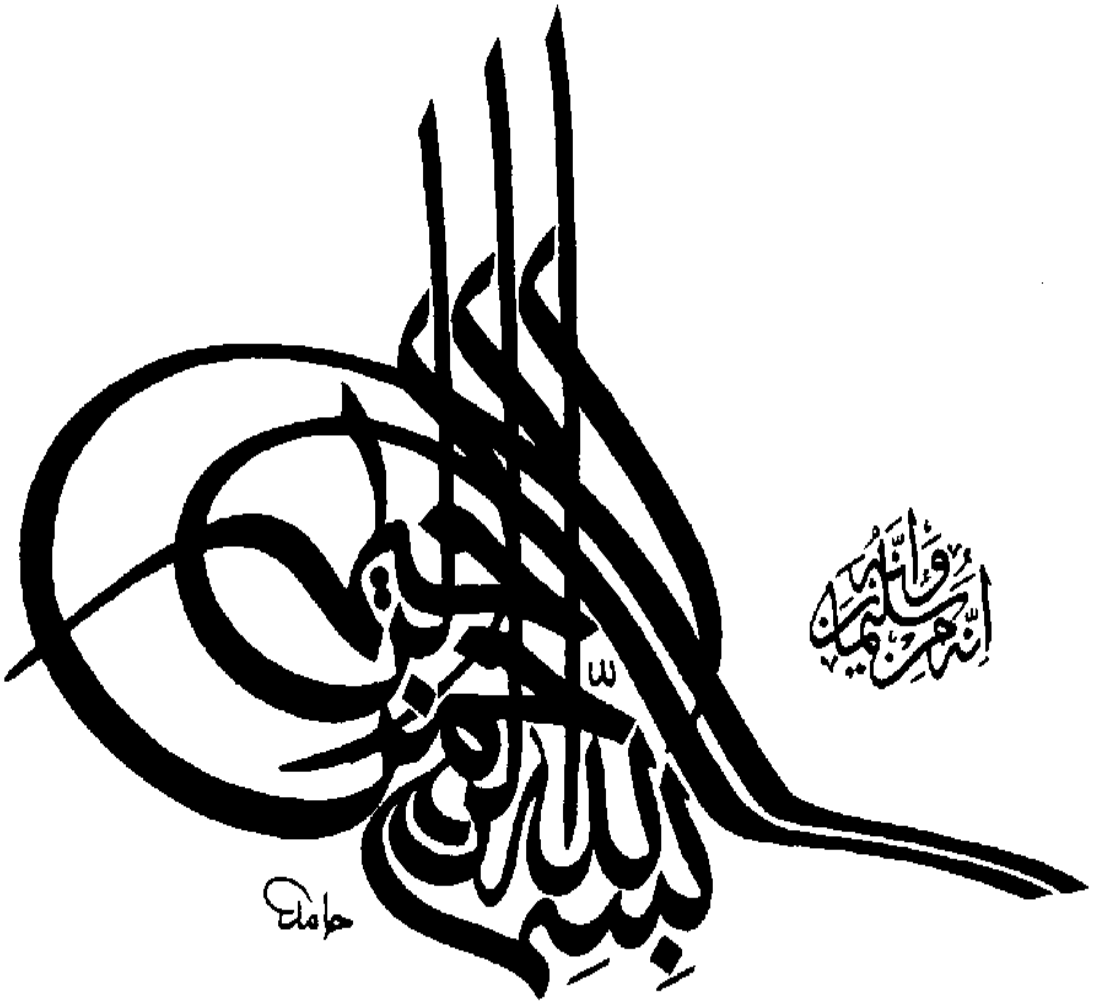
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الفاضلة الدكتورة قشي حبيبة التي قبلت تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل، فلها أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجيهات وإرشادات، وعلى كل ما خصتني به من جهد ووقت طوال إشرافها على هذه الدراسة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وإلى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.

وأخيرا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا إجازة العمل لهذه المرحلة وخصص كل أستاذ من أساتذتها وقتا لقراءة وتقييم هذه المذكرة.

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا...

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل:

((وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا))

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

اللذان سهرا من أجلي الليالي وبذلا كل ما في وسعهما لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

إخوتي حفظهم الله.

كل أفراد عائلتي أين ما كانوا.

زملائي بجامعة محمد بوضياف وأخص بالذكر قسم العلوم الاقتصادية

جميع الأساتذة الذين درسوني أو عرفتهم

كل الأصدقاء والأحباء

زملائي في قسم الماستر تخصص مالية وجباية.

عبد الحليم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الأشكال	V
فهرس الجداول	VI
فهرس الاختصارات والرموز	VII
مقدمة	أ - ز
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في البنوك	
تمهيد	09
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك	10
المطلب الأول: ماهية البنوك	10
المطلب الثاني: أنواع البنوك	12
المطلب الثالث: وظائف البنوك	15
المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	18
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي	18
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي في البنوك	30
المطلب الثالث: مدونة الحسابات للقطاع المحاسبي البنكي وفق النظام المحاسبي المالي	37
المبحث الثالث: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	40
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الافصاح المحاسبي	40
المطلب الثاني: الافصاح المحاسبي في البنوك	44
المطلب الثالث: الافصاح المحاسبي وفق معيار الابلاغ المالي رقم (07)	46

خلاصة الفصل الأول	51
الفصل الثاني: عرض القوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	53
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية	54
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وافتراضاتها	54
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية وأهدافها	55
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية	57
المبحث الثاني: أسس إعداد وعرض القوائم المالية البنكية	60
المطلب الأول: اعتبارات وأسس إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	60
المطلب الثاني: المستفيدون من القوائم المالية البنكية	63
المطلب الثالث: حدود الاستفادة من القوائم المالية البنكية	64
المبحث الثالث: أنواع القوائم المالية البنكية	66
المطلب الأول: قائمة الميزانية وقائمة خارج الميزانية	66
المطلب الثاني: قائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة	76
المطلب الثالث: قائمة تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية	85
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	
تمهيد	91
المبحث الأول: تقديم سوسيتي جنرال الجزائر	92
المطلب الأول: عرض مجمع سوسيتي جنرال	92
المطلب الثاني: عرض بنك سوسيتي جنرال الجزائر	93
المطلب الثالث: أهم الأحداث الرئيسية الداخلية لسنة 2013	96

المبحث الثاني: بيان توافق القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر والنظام المحاسبي المالي	98
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013	98
المطلب الثاني: تغير الطرق المحاسبية	105
المطلب الثالث: أهم الطرق المحاسبية الأساسية	106
المبحث الثالث: مطابقة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر مع معيار الابلاغ المالي رقم (07) متطلبات الإفصاح للأدوات المالية	110
المطلب الأول: البنود بالقيمة العادلة	110
المطلب الثاني: السياسات المحاسبية	111
المطلب الثالث: طبيعة المخاطر الناشئة	112
خلاصة الفصل الثالث	117
الخاتمة	119
قائمة المراجع	124
الملاحق	131
ملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	قائمة الميزانية	98
الجدول (02)	قائمة خارج الميزانية	100
الجدول (03)	قائمة حسابات النتائج	101
الجدول (04)	قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	102
الجدول (05)	قائمة تغيرات الأموال الخاصة	103

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	نموذج الميزانية	73
الشكل رقم (02)	نموذج خارج الميزانية	76
الشكل رقم (03)	نموذج حسابات النتائج	80
الشكل رقم (04)	نموذج تدفقات الخزينة	82
الشكل رقم (05)	نموذج تغيرات الأموال الخاصة	86
الشكل رقم (06)	الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	94

فهرس الاختصارات والرموز

الاختصار/ الرمز	الدلالة
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	معايير الابلاغ المالي
IFRS 07	معيار الابلاغ المالي رقم07 الأدوات المالية: الإفصاحات
RCSA	الأخطار وتقييم الرقابة الداخلية
KRI	المؤشرات المفتاحية للأخطار
FRBG	رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة
GC	إدارة الأزمات
PCA	خطط استمرارية العمل
GTB	قطاع البنوك التجارية العالمية
UIB	الاتحاد الدولي للبنوك
BHFM	بنك التجزئة خارج فرنسا

مقدمة

إن النظام المصرفي بمختلف أجهزته يعتبر القلب النابض لاقتصاد أي دولة وهذا من خلال ما يقوم به من تجميع للمدخرات التي تستثمر في شتى المجالات، والقيام بأنشطة الوساطة المالية كالائتمان بمختلف أنواعه وغير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لأي اقتصاد، بالإضافة إلى ذلك يلعب الجهاز المصرفي دورا أساسيا في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية خاصة فيما يخص التنمية، فهو يعتبر المرآة العاكسة لتقدم اقتصاد أي دولة أو تأخره، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام العام بأداء البنوك خاصة ما يتعلق بملائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة.

منذ إعتماد الجزائر على النظام المحاسبي المالي مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، إلا أن القطاع البنكي وما يميزه من نشاطات جعله ينفرد بطابع خاص يفصله عن باقي القطاعات الأخرى، فالعمليات المصرفية تتميز بالدقة والتنوع والسرعة في إنجاز المهام لذلك فمحاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل إستخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب من القوائم المالية ويجب أن تحتوي هذه القوائم على الإفصاح المحاسبي بتحديد الكميات الواجب الإفصاح عنها حيث تعود هذه المحددات إلى طبيعة العمل المصرفي.

يعد الإفصاح المحاسبي من الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية، حيث أنه يعمل على إيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية بين المؤسسات، وذلك من خلال دعم الشفافية في الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات، فالإفصاح المحاسبي تنشأ أهميته من تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من

هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، المستثمرين، المقرضين، المراقبين، المحاسبين والأجهزة الحكومية فالبيانات المالية الخاصة بالبنوك يحتاج مستخدموها إلى معلومات ملائمة وموثقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي وكذا إتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير معلومات تمكنهم من فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك.

أولا/ الإشكالية: يتميز القطاع البنكي بخصوصيات في المعاملات كغيره من القطاعات الأخرى التي تسعى لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وبالتالي من الطبيعي أن يكون لها محاسبة خاصة تعالج فيها جميع عملياتها المالية من قبول للودائع وتوظيف للمدخرات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها، إلا أن الإشكال الذي سيطرح هو: " **ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية؟**"

هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع نشاط البنوك؟
- هل يتم إعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي؟
- هل يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (07) الأدوات المالية: الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية؟

ثانيا/ الفرضيات: كإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات الجزئية التالية:

- النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع نشاط البنوك؛
- يتم إعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي؛
- يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية للقوائم المالية؛

ثالثا/ أهمية الدراسة: إن لهذا البحث أهمية بالغة، خاصة أن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يستوجب توحيد لغة تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع البنكي مع ما هو متعارف عليه دوليا، إضافة إلى الحصول على معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها في تقييم أداء البنوك الجزائرية.

رابعا/ أهداف الدراسة: تتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

- إكتساب معارف جديدة فيما يخص محاسبة البنوك.
- تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.
- إبراز التطورات التي عرفتها البنوك للتكيف مع النظام المحاسبي المالي.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني.

خامسا/ أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- الدور الفعال الذي يمكن للقوائم المالية أن تؤديه من خلال توفير معلومات مالية لجميع الأطراف المختلفة لاتخاذ مختلف القرارات.
- المساهمة بتنويع الدراسات الحديثة في المكتبة الوطنية بموضوع يعتبر إلى حد ما قليل التطرق خاصة في دراساتنا الوطنية.

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بجال التخصص (مالية وجباية).
- تعزيز المعارف الشخصية في مجال المحاسبة البنكية.

سادسا/ حدود الدراسة:

الإطار الزماني: سنتطرق في هذا البحث إلي أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية، وسيكون ذلك بدراسة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013 والتقرير المالي الذي يضمها.

الإطار المكاني: دراستنا تقوم وترتكز على دراسة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

سابعا/ منهج الدراسة: سنعتمد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي المالي البنكي والقوائم المالية البنكية، أما في الجانب التطبيقي سنعتمد على منهج دراسة حالة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر من خلال تتبع مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع و المصادر المتعلقة بالقوائم المالية للبنوك والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات.

وسوف يتم الاعتماد على النظام المحاسبي المالي للحكم على إمكانية تطبيقه في البنوك وكذا معيار الإبلاغ المالي رقم (07) الخاص بمتطلبات الإفصاح في البنوك.

ثامنا/ الدراسات السابقة:

1) دليلة دادة ،"**الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إضافة إلى توضيح أهمية القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنوك والمستثمرين وتهدف أيضا إلى دراسة مستوى البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها، فقد تبين للباحثة ومن الاطلاع على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية.
- لم يلتزم البنك في إعداد القوائم المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي.
- غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنك والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي لا يمكن ذكرها في القوائم المالية.
- لم يقم البنك بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والالتزامات على الرغم من أن البنك يحصل على نسبة جيدة من الودائع الخاصة.
- لم يقم البنك بالإفصاح عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة، المتضمنة لعناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة.

2) مريم صغير موح، "**القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص(محاسبة وتدقيق)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 2010، يهدف هذا البحث إلى دراسة ما إذا كانت المؤسسات المالية تقوم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها ما يلي:

- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنك لتلبية احتياجات المستخدمين، فقد تبين أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمة الدخل، الميزانية العامة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وفيما عدا ذلك لم يقم المصرف بالإفصاح عن أية معلومات أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة خاصة المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية.

- وبالاطلاع على قائمة الدخل للبنك الخارجي الجزائري وبشكل واضح نلاحظ أنه بالرغم من عدم تطبيق البنك للمعايير الدولية إلى أن قائمته تتماشى وبما أوصت به المعايير الدولية.
- تم الفصل بين الأرصدة (الحسابات الجارية) لدى المصرف المركزي والأرصدة (الحسابات الجارية) لدى المصارف المقيمة الأخرى، حيث يقدم الفصل بينهما للمستخدمين معلومات هامة عن علاقة البنك مع البنوك المقيمة الأخرى ومدى اعتماده عليهم.
- عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للمصرف والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة في الميزانية وقائمة الدخل والتي لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية.

3) رولا كاسر لايقة، "**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا 2007: الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على مستوى الداخلي والخارجي للمصرف وكذا دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الالزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها بالاعتماد على المعيار (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، ومن أهم الاقتراحات التي تم التوصل إليها ما يلي:

- عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين.
- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقا لمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصاريف والمؤسسات المالية المشابهة.

- لم يفصح المصرف عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة و عدم الإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والخصوم على الرغم من ان القوائم المالية تبين أن المصرف يحصل على نسبة عالية من الودائع من القطاع الخاص.
- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك يعد مدخلا ضروريا للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقييم المركز المالي والأعمال التي تقوم بها البنوك وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمالها خاصة فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية.

تاسعا/ تقسيمات الدراسة: سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، كل فصل يتم تقديمه بتمهيد وختمه بخلاصة، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامتين حيث:

- يتناول الفصل الأول النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في البنوك.
- يتناول الفصل الثاني عرض القوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي المالي.
- يتناول الفصل الثالث أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

الفصل الأول:

النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في البنوك

تمهيد :

تشكل البنوك أحد أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الحديث والتي تساهم في جمع مدخرات الأفراد وإعادة استثمارها لتمويل العمليات الاقتصادية لمختلف القطاعات، حيث يتمثل الدور الأساسي للبنوك في أنه الوسيط بين الأموال التي تحتاج للاستثمار والاستثمار الذي يحتاج للتمويل، وحتى تتمكن البنوك من القيام بهذا الدور فهي تحتاج إلى تطور مستمر لكي تتكيف مع التقدم التقني في جميع المجالات وخاصة المبادلات المالية والتجارية على الصعيد المحلي أو العالمي، فالعمليات المصرفية تتميز بالتنوع والتعدد والدقة والسرعة في إنجاز المهام لهذا فالبنوك تحتاج لنظام محاسبي يتصف بدرجة عالية من المرونة والوضوح حتى يسهل استخراج الكشوف المالية بصورة صادقة ومفهومة وواضحة وكذا المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

إن النظام المحاسبي في القطاع البنكي يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية لأخرى، لكن أساسها المحاسبي يبقى نفسه، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي للقطاع البنكي يتطلب بالضرورة فهم و التعرف على مختلف التقارير المحاسبية والمالية.

ونظرا لأهمية وتكامل كل من هذين الطرفين قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي: المبحث الأول الذي تناولنا فيه المفاهيم العامة للبنوك من تعريف وأنواع ووظائف، وتطرقنا في المبحث الثاني للإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثالث فقد عرجنا فيه على الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد وذلك بتأمين السيولة الكافية لنمو اقتصادي متزن ومستمر وهذا عن طريق تمويل العمليات الانتاجية فهي بهذا تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المؤسسات والمجتمع.

المطلب الأول: ماهية البنوك

أولا/ نشأة البنوك: إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الايطالية "بانكو" والتي تعني مسطبة، ويقصد بها في البدء المسطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود،[1] وأجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157م تلاه بنك برشلونة عام 1401م ثم بنك ريالتو Banco della Pizza di Rialto عام 1587م بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1609م، ويعتبر هذا البنك الأخير الأنموذج الذي احتذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م وبنك إنجلترا علم 1694م، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800، ثم إنتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.[2]

ثانيا/ تعريف البنوك: اختلفت التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والتشريعات التي تعمل في ظلها والتي تتباين من بلد إلى آخر، وتختلف كذلك باختلاف طبيعة النشاط والشكل القانوني الذي تأخذه هذه البنوك.

---

[1] عبد الحق بوعتروس، **المدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003 ـ 2004، ص71.

[2] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 17.

وفقا للمشرع الجزائري تم تعريف البنك في القانون 88 – 06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 بأنه:[1] "مؤسسة اقتصادية تمتلك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس وقواعد تجارية تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي، تكون محررة من كل القيود ولها الحرية في تمويل المشاريع ويشترط أن يكون البنك مسجل ضمن قائمة البنوك بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية، علاوة على السجل التجاري، ويكون هدف البنك الأساسي هو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها من جديد بعدة أشكال أو استثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما يقوم بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات لزبائنه مقابل فائدة أو عمولة ".

أما المشرع الفرنسي فقد عرف البنوك على أنها:[2] "المؤسسات التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية".

كما عرف المشرع المصري البنك بأنه:[3] "كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تحت الطلب أو بعد أجل".

واذا أردنا أن نضع تعريفا شاملا للبنك استنادا الى وظيفته الرئيسية فأننا نستطيع أن نقول أن البنك هو:[4] "المؤسسة التي تتخذ من الإتجار في النقود حرفة لها".

---

[1] مريم صغير موح، **القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010، ص 13.

[2] مدحت محمد اسماعيل، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 19.

[3] فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص15.

[4] خيرت ضيف، **محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر، ص1.

المطلب الثاني: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك إلى مجموعات مختلفة وذلك وفق أسس ومعايير معينة حيث يمكن النظر إلى تقسيمات البنوك من حيث:

1- من حيث الوضع القانوني للبنك: تنقسم البنوك من حيث وضعها القانوني إلى:[1]

أ) بنوك عامة: وتعود ملكيتها للقطاع العام وتنشئها الدولة مثل البنك المركزي ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

ب) بنوك القطاع الخاص: وهي البنوك التي تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات (تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين) ولا تشترك الدولة أو المؤسسات العامة في ملكية أو إدارة هذه المجموعة وتضم كل البنوك التجارية بالإضافة إلى بعض بنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص.

ج) بنوك مختلطة: تعود ملكيتها للدولة وللقطاع الخاص أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء وإدارة مثل هذه البنوك وعادة ما تلجأ الدولة إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من البنوك لتضمن السيطرة عليه.

2- من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك: تنقسم البنوك من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها إلى: [2]

أ) بنوك مركزية: ويعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة إحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.

[1] فائق شقير وآخرون، مرجع سابق، ص23.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 18- 20.

ب) بنوك تجارية: وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلى بيع وشراء الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية.

ج) بنوك صناعية: وهي بنوك تهدف خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة و غير المباشرة إلى المؤسسات الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة.

د) بنوك عقارية: وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقبل رهونات عقارية ،وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

هـ) بنوك زراعية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.

و) البنوك وصناديق التوفير: وهي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

ز) البنوك التعاونية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية والاستهلاكية والحرفية وغيرها.

ح) الوحدات المصرفية الخارجية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه.

3- من حيث مصادر الأموال: تنقسم البنوك من حيث مصادر الأموال إلى:[1]

أ) بنوك الودائع: وهي البنوك التي تتكون أموالها من رأس المال المملوك للشركاء، وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات المختلفة لغرض الاستثمار، أو الحسابات الجارية لهذه الجهات.

ب) بنوك الأعمال: وهي تلك البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة إضافة إلى الودائع وذلك للمساعدة في قيامها بأعمالها التي أنشأت من أجلها، ومن أهم أعمالها تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات القائمة والحديثة.

4- من حيث شرعية العمليات: تنقسم البنوك من حيث شرعية العمليات إلى:[2]

أ) بنوك تقليدية (ربوية).

ب) بنوك إسلامية: تعرف البنوك الإسلامية على أنها "مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية".

[1] محمد جمال علي هلالي وعبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**، دار المناهج، الأردن، 2009، ص 21، 22.

[2] نوال بن عمارة، "**محاسبة البنوك الاسلامية**" **ـ دراسة حالة بنك البركة الجزائري ـ** ملتقى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22 – 23 أفريل 2003.

المطلب الثالث: وظائف البنوك

أولا/ الوظائف العامة للبنوك: للبنوك وظائف عديدة نلخص أهمها فيما يلي:[1]

1- المساهمة في رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والازدهار في المجتمع وذلك من خلال تمويل القروض لنشاطات الاستغلال والاستثمار، فهي بهذا تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للمواد المتاحة وأيضا خلق وتراكم ثروات جديدة.

2- للبنوك دور في تسيير السياسة النقدية فإذا زادت حاجة المقرضين زاد معدل الفائدة لتحفيز المدخرين على زيادة الادخار والتقليل من الاستهلاك لذلك تعمد البنوك دائما للبحث عن مختلف الطرق المؤدية للادخار سواء من ناحية الأفراد والمؤسسات وتوجيهه نحو الاستثمار.

3- خلق وسائل الدفع و أداء الالتزامات كالعملات النقدية، الشيكات ووسائل الدفع الأخرى، هذا وقد عرفت وسائل الدفع تطورا كبيرا أدى إلى ظهور العديد منها كنظام السحب والدفع عن طريق الاجهزة الالكترونية والآلية، الشيء الذي ساهم في تبسيط وتوسيع وزيادة المبادلات.

ثانيا/ وظائف البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية، وأخرى حديثة.

1- الوظائف التقليدية (الكلاسيكية): وتتمثل في فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخارية، وخاضعة لإخطار، ولأجل).

أ) الودائع تحت الطلب:[2] ويطلق عليها تسمية الودائع الجارية وهي تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، وكما يدل عليه اسمها فهذه الودائع تعطي صاحبها الحق في السحب منها متى شاء دون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف

[1] جليلة بكاري، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 23، 24.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص27.

المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام صاحبها أثناء السحب ولا يمكن لصاحب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفوائد.

ب) الودائع الادخارية: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع، كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية هي كذلك ليست ودائع ادخارية للأموال وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع.

ج) ودائع خاضعة للإخطار:[1] تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار المناسب لهم من حسابات الودائع، فمن العملاء من يجد نفسه أنه في غير حاجة لمبالغ معينة من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته اليها، بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على ايداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فانه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها للعملاء.

د) ودائع لأجل ثابت:[2] هي الودائع التي يحدد لها عند إيداعها تاريخ استحقاق معين، كما يحدد سعر الفائدة المقررة عليها حسب فترة الوديعة فيزداد سعر الفائدة كلما زادت مدة الوديعة، وتتراوح مدة الوديعة في العادة بين ثلاثة شهور وسنة قابلة للتجديد ولا يجوز للمودعين سحب ودائعهم إلا في تاريخ الاستحقاق، ويرجع ذلك إلى أن الأموال التي تودع

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص 17.

[2] زهير الحدرب ولؤي وديان، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010، ص 87، 88.

لدى البنك لأجل ثابت تصبح جزءا من موارده النقدية والتي يستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية للغير بحرية أكبر.

بالإضافة إلى تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:[1]

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء؛
- ✓ التعامل بالشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات الداخلية والخارجية؛
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛

2- الوظائف الحديثة: وتتمثل في:

أ) إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة مختصة تسمى دائرة الثقة (Département de fiducie).

ب) تمويل الإسكان الشخصي من خلال القرض العقاري، وما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

[1] دليلة دادة، **الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 08.

ج) المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك الاقراض لآجال قصيرة الى الإقراض لآجال طويلة ومتوسطة الأجل نسبيا.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي أفضل خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية (IAS/IFRS)، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بهذا النظام وإلى مجال تطبيقه وكذا خصائصه، أسباب تبنيه وأهدافه وفي الأخير سنتطرق إلى مبادئه والجديد الذي أتى به.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

أولا/ تعريف النظام المحاسبي المالي: يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه:[1] " نظام للقياس والاتصال يعمل على تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية، وتتم هذه الوظائف بصورة تمكن من تحديد نتيجة تلك العمليات من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وتحديد الموارد المملوكة لتلك الوحدة في نهاية تلك الفترة، وما عليها من التزامات في نفس التاريخ".

"مجموعة من المستندات، الدفاتر، والسجلات والإجراءات المحاسبية والرقابة الداخلية ونظام القيد المزدوج وما تحتاجه المؤسسة من موظفين وأجهزة وآلات لتنفيذ الدورة المحاسبية بكافة مراحلها وذلك بهدف تحقيق أهداف المحاسبة ووظائفها"[2]، كما عرفه القانون رقم 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة

[1] أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2002، ص 27.

[2] رمضان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص50.

المالية على أنه[1]: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"

ثانيا/ مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:[2] تطبق أحكام هذا القانون (القانون رقم 07-11) على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون (القانون رقم 07-11) الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية: [3]

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ✓ التعاونيات؛
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- ✓ وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

[1] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة والأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009- 2010، ص 246.

[2] المادة 02، من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، ص 03.

[3] المادة 04، من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، نفس المرجع، ص 03.

ثالثا/ خصائص النظام المحاسبي المالي: يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:[1]

- ✓ يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات؛
- ✓ يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، وتشمل الكشوف المالية على ما يلي:

- ✓ الميزانية.
- ✓ جدول حسابات النتائج.
- ✓ جدول سيولة الخزينة.
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

[1] ناصر مراد، "**الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية **(IAS – IFRS)**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، الوادي، 17- 18جانفي 2010.

رابعا/ أسباب تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي: تتمثل هذه الأسباب في ما يلي:[1]

1- محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية.

2- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

3- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.

4- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.

5- نقائص المخطط المحاسبي الوطني والتي تتمثل في النقاط التالية:

أ) النقائص المفاهيمية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

- ✓ قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة.
- ✓ المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقة للتكاليف.
- ✓ إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

ب) النقائص التقنية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

- ✓ نتيجة لعدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي.
- ✓ عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية.

[1] سفيان نقماري ورحمة بلهادف، "**واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي في الجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية (**IAS-IFRS**)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 13 - 14 جانفي 2013.

- ✓ ارتكاز الأصناف 2، 3، 4 على المنظور النقدي وهذا لا يعتبر معيار للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال.
- ✓ إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات.

ج) نقص على مستوى القوائم المالية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

- ✓ الميزانية يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة.
- ✓ جدول حسابات النتائج لا يظهر أيضا نتائج النشاط السابق، والنتيجة التي تظهر في هذا الجدول لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

خامسا/ أهداف النظام المحاسبي المالي: هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- ✓ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- ✓ جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الدولي والوطني.

[1] مراد آيت محمد و سفيان أبحري، "**النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (**IAS-IFRS**)، الجزائر، 13 – 15 أكتوبر 2009.

- ✓ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- ✓ يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- ✓ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- ✓ إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- ✓ يسمح بتسجيل مجموع تعاملات المؤسسة بطريقة موثوق بها وشاملة مما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- ✓ يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- ✓ استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.
- ✓ النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بتقليل التكاليف في تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

سادسا/ مبادئ النظام المحاسبي المالي: تقوم المحاسبة على جملة من المبادئ نشأت نتيجة الحاجة لها وحازت عبر مراحل مختلفة من التطبيق العملي على صفة القبول العام، إذ تحكم هذه المبادئ خطوات وإجراءات الدورة المحاسبية، التي تنتهي بإظهار نتائج نشاط المؤسسة تلبية لاحتياجات مختلف الفئات المستعملة للمعلومات المحاسبية، وفيما يلي نتناول أهم المبادئ المحاسبية وهي:

1- مبدأ الوحدة المحاسبية:[1] وفقا لهذا المبدأ تسجل المحاسبة الأحداث والعمليات المتعلقة بوضعية المؤسسة دون سواها من الفئات الأخرى المهتمة بحياة وأعمال المؤسسة، أي معاملة المؤسسة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها ومسيريها وعن المؤسسات الأخرى، حيث تنص المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه: "يجب أن يعتبر الكيان (Entité) كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، ويجب أن لا تأخذ القوائم المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيه".

2- مبدأ الاستمرارية:[2] وفقا لهذا المبدأ فان نشاط المؤسسة لا يجب أن يتوقف على المدي القريب، حيث يجب عليها أن تستمر في نشاطها الذي أنشئت من أجله إلى غاية إنجاز تعهداتها، حيث تنص المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 28 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، على أنه: "يجب أن تعد القوائم والكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تؤدي إلى التصفية أو التوقف عن النشاط".

3- مبدأ استقلالية الدورات:[3] عملا بفكرة تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية (دورة مالية) استجابة للتشريعات القانونية، من أجل تحديد أعمال ونتائج المؤسسات خلال تلك الفترات (ربح أو خسارة) لتسهيل عمليات التسيير والرقابة والمقارنة، وعليه يقضي هذا المبدأ بتحمل كل دورة مالية لأعبائها واستفادتها من إيراداتها، حيث تنص المادة رقم 12 من

[1] المادة 09، من القانون 08 - 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008، ص 12.

[2] المادة 07، من القانون 08 - 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، نفس المرجع، ص 11.

[3] المادة 12، من القانون 08 - 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، نفس المرجع، ص 12.

المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه: "يجب أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها والسنة التي تليها، ولأجل تحديدها يتعين أن تنسب اليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط".

4- مبدأ الحيطة والحذر:[1] يقضي هذا المبدأ بوجوب أخذ المؤسسة في الاعتبار الأعباء التي قد تتحملها في المستقبل من أجل تجنب الخسائر التي من الممكن أن تتكبدها، حيث تنص المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 28 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء".

5- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:[2] يقوم هذا المبدأ على التزام المؤسسة بإتباع إجراء أسلوب محاسبي واحد دون تغيره من فترة إلى أخرى ومن نتائج هذا المبدأ، أنه يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية، حيث تنص المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 28 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: " تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد أدناه، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفها المالية."

[1] المادة 14، من القانون 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، ص 12.

[2] المادة 05، من القانون 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، نفس المرجع، ص 12.

6- مبدأ التكلفة التاريخية:[1] وفقا لهذا المبدأ فإن الأحداث والعمليات الاقتصادية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية المستخدمة فيها عند تاريخ حدوثها، مع افتراض ثبات قيمة النقود، حيث تنص المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: " تقيّد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيّم بقيمتها الحقيقية".

7- مبدأ الأهمية النسبية:[2] تنص المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: "يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.

يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة من المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.

يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية".

8- مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية (الثبات):[3] تنص المادة رقم 15 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن

[1] المادة 16، من القانون 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، ص 12.

[2] المادة 11، من القانون 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، نفس المرجع، ص 12.

[3] المادة 15، من القانون 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، نفس المرجع، ص 12.

النظام المحاسبي المالي على أنه: "يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم".

9- مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة:[1] تنص المادة رقم 17 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: "يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة".

سابعا/ مستجدات النظام المحاسبي المالي: تتمثل مستجدات النظام المحاسبي المالي في: [2]

1- بالنسبة للمخطط المحاسبي وبنية الحسابات: من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983، بحيث تم اقتباس أغلب حساباته.

2- من حيث المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي: كان تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم والالتزام بتطبيق هذه المعايير، وفي هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي، ولتطوير هذا التفاعل وزيادته وتعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة، وبما أن المهنة المحاسبية هي مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية، ومن خلال نصوص النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني المعايير المحاسبية التالية:

---

[1] المادة 17، من القانون 08 - 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سابق، ص 12.

[2] شعيب شنوف، "**الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (الاشكالات والتحديات)** "، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، الوادي، 17- 18 جانفي 2010.

أ) بالنسبة لتقديم وعرض القوائم المالية: بالنسبة للكشوف المحاسبية تم أخذ بعين الاعتبار المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي السابع الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة.

ب) بالنسبة لمحاسبة المخزونات: بالنسبة لمعالجة المخزونات تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثاني، الذي يتناول المخزونات.

ج) بالنسبة لضرائب الدخل المؤجلة: تم التطرق في النظام المحاسبي المالي الجديد إلى الضرائب المؤجلة، وهذا يعني أن الجزائر تبنت المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر، الذي يتناول ضرائب الدخل المؤجلة.

د) بالنسبة لعقود الإيجار التمويلية: تم تبني المعيار المحاسبي السابع عشر، الذي يعالج محاسبة عقود الإيجار- تمويل.

3- من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

أ) المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار- تمويل: تم اعتماد وتبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار- تمويل، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعدما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

ب) المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة: تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، من خلال الحسابات (692،693 و 133، 134)

- ✓ في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل الحساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 692 دائنا.
- ✓ في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل الحساب 134 مدينا، مقابل جعل حساب 693 دائنا.

ج) المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء - البيع: تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء - البيع

وكأنها تخفيضات مالية، أما من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد فتتم المعالجة من خلال الحسابات (619، 609، 629، و 709)

- ✓ حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بمشتريات البضائع والسلع.
- ✓ حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية.
- ✓ حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية للخدمات الخارجية الأخرى.
- ✓ حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة.

4- بالنسبة للمفاهيم والمبادئ:[1] جاء التشريع الجديد بمبادئ جديدة مثل: محاسبة التعهد، قابلية الفهم، المصداقية، قابلية المقارنة، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

كما جاء بمفاهيم جديدة مثل: الإطار التصوري أو المفاهيمي، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الأجنبية، المعايير المحاسبية، المسك الآلي للمحاسبة.

5- بالنسبة للقوائم المالية: اعتبر النظام المحاسبي المالي أن جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال لأنها هي التي تظهر مقدرة الشركة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول الشركة، أما بالنسبة لجدول سيولة الخزينة، فيعتبر أيضا جدولا مهما، لأن الميزانية لا تعبر بصدق عن كل ما حدث في الشركة خلال السنة، بل تعطي صورة ملتقطة في تاريخ محدد (12/31)، وبالتالي بالنسبة للمحلل يمكن أن يخطئ في تحليله عندما يعتمد على الميزانية فقط، ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان (المؤسسة) على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة.

---

[1] مختار سامح، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد (**NSCF**) في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، الوادي، 17 – 18 جانفي 2010.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي في البنوك

تعد البنوك من القطاعات الحيوية التي تساهم في عملية تنشيط استمرارية الاقتصاد الوطني بصفة عامة، إلا أنه لا يمكن أن نتكلم عن استمرارية نشاط البنوك دون التكلم عن المحاسبة التي هي أساس كل مؤسسة مهما كان نوعها اقتصادية، مالية، تجارية، ومن بين هذه المؤسسات البنوك.

أولا/ تعريف النظام المحاسبي البنكي: يعرف النظام المحاسبي البنكي بأنه: " ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المؤسسات المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة".[1]

النظام المحاسبي هو الوسائل التي تمكن إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية واستخلاص نتائج الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها.

فالنظام المحاسبي يشتمل على مجموعة النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة.[2]

تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك:[3]

---

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 35.

[2] عبد المالك عايشي، **دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك**، مذكرة ماستر غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص07.

[3] عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المنشأة المالية (البنوك التجارية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 18.

1- محاسبة مركزية في الإدارة العامة: ويقصد بها محاسبة واحدة تتجمع في جميع العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية معينة.

2- محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع البنك التجاري: تظهر نتائج أعماله خلال فترة زمنية معينة، أي أن لكل فرع من فروع البنك التجاري محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته، ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.

ثانيا/ مقومات النظام المحاسبي البنكي وخصائصه:

1- مقومات النظام المحاسبي البنكي: هناك مجموعة من المقومات تساعد إدارة البنك على أداء وظائفه حيث تتمثل هذه المقومات فيما يلي: [1]

- ✓ مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم سير العمل وإنجازه بالكفاءة المطلوبة داخل أقسام البنك الفنية والأقسام الإدارية.
- ✓ مجموعة الأقسام الداخلية للبنك والتي من خلاله يقدم البنك وظائفه المتنوعة وهي تتمثل في الأقسام الفنية والتي تقوم بتسجيل القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحدث في الأقسام الفنية.

2- خصائص النظام المحاسبي البنكي: [2] يتميز النظام المحاسبي للبنوك بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ✓ الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك بالأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء أولا بأول وعلى البنك أن يوازن بين السرعة من جهة وبين الدقة من جهة أخرى وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة.

[1] محمد هلالي وعبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص47.

[2] فائق شقير وآخرون ، مرجع سابق، ص 29، 30.

- ✓ تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة والمتكررة.
- ✓ ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق.
- ✓ تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر.
- ✓ يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.
- ✓ يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى عمولة.
- ✓ يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

ثالثا/ أهداف النظام المحاسبي البنكي: نظرا لطبيعة نشاط البنوك التجارية المتمثلة في قبول ودائع العملاء والتي تلزمه بضرورة التنسيق بين أوجه استخدامه، فضلا عن أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي كجهاز إشراف ورقابة، وجب أن يصمم النظام المحاسبي في البنك ليخدم الأغراض التالية:[1]

1- ينبغي أن يمد النظام المحاسبي المستويات الإدارية في البنك بالبيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات الإدارية وسياسات استخدام الموارد ويتم ذلك من خلال الآتي:

أ) ضرورة أن يفصل النظام المحاسبي في البنك بين الأصول لتعكس إمكانية تحقيق الأرصدة وسهولة تحويلها إلى نقدية.

[1] محمد هلالي وعبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 42، 43.

ب) ضرورة أن تعكس حسابات الخصوم ـ بوضوح ـ طبيعة تلك الالتزامات، فحسابات الودائع ينبغي أن تبوب وفق لمصادرها ونوعها، وأن تفصل بين ودائع البنوك الأخرى والأرصدة العامة.

ج) أن تبوب حسابات الاحتياطات لتوضح الغرض من تكوينها.

د) ينبغي أن تبوب الإيرادات وفقا لمصدرها، أما المصروفات فيتم تبويبها وفقا للأقسام المختلفة في البنك وأيضا طبقا لنوع المصروف.

2- يتعين أن يصمم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للرقابة الداخلية تمشيا مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

3- ينبغي أن يصمم النظام المحاسبي بحيث تتلاءم حسابات البنك مع أغراض التقارير الرسمية ومنها التي يتطلبها وضع البنك المركزي بوصفه جهاز الإشراف والرقابة.

4- لم تعد المحاسبة قاصرة على كونها مجرد أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المؤسسة بغرض بيان نتيجة النشاط عن فترة مالية معينة وتصوير المركز المالي في نهاية تلك الفترة، بل أصبحت أداة قياس وتوصيل معلومات اقتصادية لازمة لأغراض الرقابة وترشيد القرارات، ومن ثم تبدو أهمية استخدام أنظمة الموازنات التخطيطية ومحاسبة التكاليف كأدوات لازمة لتقديم معلومات عن التخطيط والرقابة ورسم السياسات المالية والاقتصادية والتي تخدم أغراض التخطيط الاقتصادي.

رابعا/ مبادئ النظام المحاسبي البنكي: تقوم محاسبة البنوك على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة المالية ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- مبدأ ثبات الطرق: يعني هذا المبدأ أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى أخرى، وفي حالة الخروج على هذا المبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب التي أدت إلى التغير و أثر ذلك على القوائم المالية.

[1] عبد المالك عايشي، مرجع سابق، ص09، 10.

2- مبدأ التكلفة التاريخية: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية لكل تكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراءه إلى غاية التنازل عنه ويضل الأصل في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار، و يرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود.

3- مبدأ الموضوعية: تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية، ويمكن تعريف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية ويحرص المحاسب عند تسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على دليل موضوعي كفاتورة الشراء، بشيك الذي تم بموجبه الدفع حيث يعمل هذا الدليل على تعزيز القياس المحاسبي وجعله بعيدا عن التحيز وبالتالي الاعتماد على مبدأ الموضوعية يجعل التسجيلات المحاسبية أكثر شفافية حيث تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية و النتائج الحقيقية للبنك.

4- مبدأ الحيطة والحذر: ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح وذلك بعدم إثبات أي إيراد إلا بعد تحققه بشكل فعلي، أما التكاليف أو الخسائر فهي على العكس تماما تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محتملة فقط تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم والسندات الموجودة في محفظة البنك.

5- مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات: يقتضي هذا المبدأ مقابلة إيرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة.

6- مبدأ الدورية: يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى عدد من الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12 شهرا (سنة مالية) و تبدأ عادة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر كما هو الحال في الجزائر، ويترتب على هذا المبدأ إعداد القوائم المالية السنوية (الحسابات الختامية) للبنك في نهاية كل سنة مالية للتعرف على النتيجة السنوية من ربح أو خسارة، كما يترتب على تجاهل هذا المبدأ عدم حساب أرباح وخسائر كل سنة مالية وعدم دفع الضرائب المستحقة للدورة وعدم توزيع الأرباح للمساهمين في نهاية السنة المالية.

7- مبدأ استقلالية الدورات: والمقصود به أن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها وتقبض إراداتها.

خامسا/ عناصر النظام المحاسبي البنكي: تختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها، إلا أنه لا بد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي:[1]

1- النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن "كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل أحدهما مدينا ولآخر دائنا بنفس القيمة".

2- الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام طريقة الدفاتر المساعدة من يوميات ودفاتر الأستاذ، والدفاتر العامة أو المركزية من يوميات ودفاتر أستاذ، وتعرف هذه بالطريقة الفرنسية، وتختلف عن الطريقة الإنجليزية في أن مجاميع اليوميات المساعدة في الطريقة الثانية ترحل مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام دون إثباتها في دفتر اليومية المركزية.

3- المجموعة المستندية: وهي المستندات الأصولية التي تشكل مصدرا للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية كإشعارات الخصم والإضافة (مدينة ودائنة)، وفيش الإيداع، والشيكات، والأوراق التجارية.....الخ.

4- المجموعة الدفترية: ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفقا لنظرية القيد المزدوج السابق بيانها، أما ماهية هذه الدفاتر فتحددها الطريقة المحاسبية المتبعة.

5- القوائم المالية والكشوفات الإحصائية: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية،

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 45، 47.

وتختلف هذه من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها، ومواعيد تنظيمها، والجهة التي ستقدم اليها، والمعلومات التي يجب أن تحتويها.

6- الآلات والمعدات: وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجة هذه البيانات فقد نستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا.

7- الإجراءات الرقابية: وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها التدقيق الداخلي والتفتيش، وموازين المراجعة الدورية، والتأمين على الممتلكات، ورقابة الأداء،.....،الخ.

8- التعليمات الإجرائية: وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر، وطرق إجراء تلك العمليات، ومواعيدها بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية.

9- الموظفون: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته كي يتمكنوا من القيام بالعمليات المحاسبية على خير وجه.

المطلب الثالث: مدونة الحسابات للقطاع المحاسبي البنكي وفق النظام المحاسبي المالي

وتتمثل فيما يلي:[1]

الصنف1/ عمليات الخزينة عمليات ما بين البنوك: تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.

تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.

العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

الصنف2/ حسابات العمليات مع الزبائن: تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم.

تشمل القروض للزبائن (الحساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها.

تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد المتلقات من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق).

الصنف3/ حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية: زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية.

تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار.

تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي.

[1] وزارة المالية، القرار المؤرخ بتاريخ 29 ديسمبر 2009، الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية العدد 76، الجزائر، ص 15.

تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لاسيما قسائم السندات القابلة للتحويل.

كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

الصنف4/ القيم الثابتة: تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة.

كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

الصنف5/ رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة: تُجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة.

كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة ـ خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية.

الصنف6/ الأعباء: تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة.

زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة.

يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات.

كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية ـ الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

الصنف7/ النواتج: تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة.

زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف.

كما هو الحال بالنسبة للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات، كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية ـ النواتج.

الصنف9/ خارج الميزانية: تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة.

يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل.

وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل، والتزامات الضمان، والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة.

تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد.

التزامات الضمان التي تمت، في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير، إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه.

يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان "السندات المكفولة والتزامات بالقبول.

يتضمن بند" التزامات على الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة.

كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة.

تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة :

-عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة؛

-عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء؛

-عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد؛

المبحث الثالث: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي

أولا/ مفهوم الإفصاح المحاسبي:[1] يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 35.

التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها.

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه:[1] "الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".

كما حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي:[2] " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وأن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

أيضا يعرف الإفصاح على أنه:[3] "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يحتاجها ويستخدمها ويوظفها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، مع وجوب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، وكذا الوسيلة والوقت الذي تم الإفصاح فيه".

---

[1] لطيف زيود وحسان قيطيم ونغم أحمد فؤاد مكية، "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**"، المجلد 29 ، العدد الأول، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سور، 2007 ، ص 179.

[2] محمد مطر وموسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 344.

[3] مسعود صديقي ومرزوقي مرزوقي، "**التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود**"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17- 18 جانفي 2010.

ثانيا/ أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة لأنواع الافصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:[1]

1- الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرارت، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح التفاضلي:[2] في الإفصاح التفاضلي يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل، فيعتمد الإفصاح التفاضلي على القوائم السنوية المختصرة أي الملخصة لأن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا لمعلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.

---

[1] نوال صبايحي، **الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 65.

[2] رضوان حلوة، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري – التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة حلب–جامعة عمان الأهلية، 2005، ص 218.

5- الإفصاح الملائم:[1] هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وكذا الملائم لظروف و طبيعة المؤسسة.

6- الإفصاح الوقائي: ويعني أن القوائم المالية يجب الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف من هذا الإفصاح هو حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

ثالثا/ أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها:[2]

- ✓ أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
- ✓ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة.
- ✓ تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (التقارير المالية) وهو المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعني ذلك توفير كامل المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها.

[1] رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص 56.

[2] دليلة دادة، مرجع سابق، ص 65.

رابعا/ مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه: يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي:[1]

– نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة .

– الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية .

– المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المطلب الثاني: الافصاح المحاسبي في البنوك

إن طبيعة نشاط البنوك والخدمات المالية التي تقدمها مكنتها من احتلال مراكز السيطرة في أي نظام اقتصادي، ومن هنا تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي، فمن أجل تحسين جدوى وفائدة المعلومات المتاحة عن القطاع المالي يجب صياغة متطلبات حد أدنى من الإفصاح، حيث تتوفر هذه المتطلبات على جودة وكمية المعلومات التي يجب توفيرها

[1] أحمد زغدار ومحمد سفير، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** "، العدد 07، مجلة الباحث، 2009، ص 84.

للمشاركين في السوق وكذا الجمهور، فمن أجل توفير معلومات جيدة واكتساب سمعة جيدة يتم تشجيع البنوك على تحسين نظم معلوماتهم الداخلية وذلك لتوفير اختيارات رشيدة يحتاجها المستثمرون تتضمن معلومات سليمة عن شكل وطبيعة المخاطر ذات الصلة، لذا فللإفصاح آلية تجعل البنوك تحتك بنظام السوق وينبغي أن يكون شاملا بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين الآخرين ضمن حدود ما يمكن اشتراطه بدرجة معقولة، فالاعتراف المناسب بالدخل والمصروفات وأيضا تقييم شكل مخاطرة البنك بأكمله بما فيه البنوك المدرجة داخل وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على الصمود في وجه المشكلات قصيرة المدى والقدرة على توليد رأس المال إضافي، أيضا قد يحتاج المستخدمون إلى معلومات لفهم أفضل للخصائص الخاصة لعمليات البنك، وخاصة القدرة على السداد والسيولة ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال المصرفية.

فرغم تطور طبيعة الأنشطة التي يمارسها البنك إلا أن القيود التي تحكم مزاولة أنشطة البنك لا زالت قائمة، وبالتالي فإن الإفصاح في البنك يجب أن يمكن مستخدمي القوائم المالية من إمكانية قياس قدرة البنك على الاستمرار و الربحية ومركزه المالي من حيث درجة السيولة والدرجة النسبية للمخاطر التي تواجه عناصر الأصول والخصوم وكيف يتم مواجهتها من قبل الإدارة لأنه من المتعارف عليه أن البنك يمارس السيولة والأمان والحد من المخاطر.[1]

وفي هذا الإطار، ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار (IFRS07) الأدوات المالية (الإفصاحات)، ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار نظرا لتطور نشاط البنوك وما لهذا القطاع من اثر في

[1] بن فرج زوينة، "**الاتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية** "، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، 21 – 22 نوفمبر2007.

سوق الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ مختلف القرارات.[1]

المطلب الثالث: الافصاح المحاسبي وفق معيار الابلاغ المالي رقم (07)

يهدف هذا المعيار إلى إلزام الكيانات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية حتى تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه وكذا طبيعة المخاطر الناشئة من الأدوات المالية المعرض لها الكيان وكيف يُدير الكيان تلك المخاطر.

أولا/ بنود القيمة العادلة: تتطلب الإفصاحات الآتية:[2]

1- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول الالتزامات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والالتزامات بشكل يمكن مقارنتها مع القيم المسجلة بالدفاتر بجانب تبويب الأصول والالتزامات المالية ضمن فئات عند الإفصاح عن القيمة العادلة.

2- على الوحدة عند استعمال أساليب تقييم معينة الإفصاح عن الفروض المستعملة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية وبيان فيما اِذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار الدولي (39)، وعند حدوث تغيرات عليها تؤدي إلى تغيير في القيمة العادلة فيجب الإفصاح عن أثرها.

ثانيا/ السياسات المحاسبية:[3] يتضمن المعيار (IFRS07) إشارة إلى المعيار (IAS01) الذي يوجب على الكيان الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس

---

[1] رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص 111.

[2] ثائر صبري محمود كاظم الغبان, "**تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها دراسة تطبيقية**"، العدد 27، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص 18، 19.

[3] مريم صغير موح، مرجع سابق، ص 138، 139.

المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة وثيقة الصلة بفهم القوائم المالية.

نظرا لأن محاسبة التحوط انتقائية وخاضعة لشروط مقيدة طبقا للمعيار (IAS39)، فمن المهم أن تقدم الكيانات معلومات عن مدى تطبيقها لمحاسبة التحوط وتأثيرها على القوائم المالية من أجل تمكين المستخدمين من مقارنة القوائم المالية للكيانات المختلفة، وينبغي على الكيان أن يفصح بشكل مستقل عن تحوطات التدفق النقدي وتحوطات القيمة العادلة وتحوطات الاستثمار الصافي في العملات الأجنبية.

- وصف لكل نوع من التحوطات.
- وصف للأدوات المالية المصنفة بأنها تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية.
- طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها.
- بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي يقوم الكيان أيضا بالإفصاح عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها، ومتى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح أو الخسارة ووصف لأي معاملة استخدمت من أجلها محاسبة التحوط سابقا ولكن لم يعد حدوثها متوقعا.
- عندما يكون مكسب أو خسارة على أداة تحوط في تحوط تدفق نقدي قد تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان قائمة التغيرات في حقوق الملكية، يجب على الكيان الإفصاح عن:

✓ المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية خلال الفترة.

✓ المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية وإدراجه في الربح أو الخسارة عن الفترة.

✓ المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية خلال الفترة وإدراجه في القياس الأول لتكلفة الاقتناء أو مبلغ مرحل آخر لأصل أو التزام غير مالي في معاملة محل تحوط متنبأ بها ومحتملة الحدوث بدرجة كبيرة.

الكيان مطلوب منه أيضا أن يفحص:

- ✓ تحوطات القيمة العادلة عن المكاسب أو الخسائر على (أ) أداة التحوط و (ب) البند محل التحوط القابل للإرجاع الى المخاطرة المتحوط منها.
- ✓ عدم الفاعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة الناشئة من تحوطات الاستثمارات الصافية في العمليات الأجنبية.

ثالثا/ طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية:[1] على البنك الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد يتعرض لها البنك كما في تاريخ إعداد القوائم المالية.

1- الإفصاحات النوعية: على البنك الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:

أ) التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

ب) الأهداف والسياسات وأساليب إدارة هذه المخاطر، والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر.

ج) أية تغيرات في الفقرة (أ) و (ب) عن الفترة السابقة.

2- الإفصاحات الكمية: على البنك الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:

أ) بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر بتاريخ إعداد التقرير على أن تكون مبنية على معلومات داخلية من ذوي العلاقة من المستويات العليا في إدارة البنك مثل مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي.

[1] ياسين أحمد العيسى، "**مدى تطبيق المعيار الدولي السابع لإعداد التقارير المالية**"، المجلد 08، العدد01، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2012، ص 114، 115.

ب) تركزات المخاطر: على البنك الإفصاح عن تركز المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، وكيفية إدارتها، وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق.

ج) مخاطر الائتمان: على البنك الإفصاح لكل فئة من فئات الأدوات المالية عما يلي:

- ✓ الحد الأقصى للمبلغ الذي قد يتعرض له البنك لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة البنك.
- ✓ وصف للضمانات الموجودة بحوزة البنك مقابل تلك الأدوات.
- ✓ الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.
- ✓ المبلغ المسجل للأصول المالية التي ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها، والتي أعيد التفاوض بشأن شروطها.

3- الأصول المالية التي انقضى استحقاقها أو انخفضت قيمتها: على البنك الإفصاح عما يلي حسب فئة الأصل المالي:

أ) تحليل لأعمار الأصول المالية مستحقة القبض كما في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي لم ينطبق عليها شروط التدني.

ب) تحليل للأصول المالية التي انخفضت قيمتها كما في تاريخ تقديم التقرير، بما في ذلك العوامل التي أخذها البنك في الاعتبار عند تحديد أنها انخفضت قيمتها.

ج) وصف للممتلكات التي يحتفظ بها البنك كضمان وتحسينات الائتمان الأخرى بالنسبة للمبالغ التي تم الإفصاح عنها في (أ) و (ب)، وإذا تعذر ذلك الإفصاح عن تقرير قيمتها العادلة.

4- الممتلكات المرهونة: عندما يحصل البنك على أصول مالية أو غير مالية خلال فترة الاستيلاء على الممتلكات التي يحتفظ بها كضمان، فإن على البنك الإفصاح عما يلي:

أ) طبيعة الأصول التي تم الحصول عليها ومبلغها المسجل.

ب) عندما لا تكون الأصول قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة، الإفصاح عن سياساته الخاصة بالتصرف في هذه الأصول.

5- مخاطر السيولة: يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي:

أ) تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية القائمة.

ب) وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

6- مخاطر السوق/ تحليل الحساسية: على البنك الإفصاح عما يلي:

أ) تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك كما في تاريخ التقرير، مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.

ب) الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

ج) التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

د) إذا قام البنك بإعداد تحليل الحساسية، مثل القيمة المعرضة للمخاطرة التي تعكس الاعتماد المتبادلة بين متغيرات المخاطرة، على سبيل المثال أسعار الفائدة وأسعار الصرف المستخدمة لإدارة المخاطر المالية، فإنه يمكن استخدام تحليل الحساسية هذا بدلا من التحليل السابق، وفي هذه الحالة على البنك الإفصاح عما يلي:

- ✓ إيضاح للأسلوب المستخدم في إعداد تحليل الحساسية هذا وللمؤشرات الرئيسية والاقتراضات التي ترتكز عليها البيانات المقدمة.
- ✓ إيضاح لهدف الأسلوب المستخدم وللتحديدات التي قد تنجم في المعلومات التي لا تعكس بشكل كامل القيمة العادلة للأصول والمطلوبات ذات العلاقة.

عندما يكون تحليل الحساسية الذي تم الإفصاح عنه سابقًا لا يمثل المخاطرة الملازمة في الأداة المالية، فإن على البنك الإفصاح عن هذه الحقيقة وسبب اعتقاده أن تحليل الحساسية لا يمثل هذه المخاطرة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل أتضح أن البنوك تعد من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدفع العجلة الاقتصادية وذلك بتمويل العمليات الاقتصادية، إضافة إلى أنها تعتبر الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، كما أن نجاح البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق أهدافها يتوقف على حسن إدارتها لمصادر أموالها واستخداماتها بما يحقق أكبر نفع ممكن في ظل الظروف العامة السائدة.

إن النظام المحاسبي في مجال النشاط البنكي ما هو إلا تطبيق للفروض والمبادئ والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية، حيث يعني هذا النظام بدراسة النشاط الذي تقوم به الوحدات المحاسبية في أشكاله المتعددة وقياس الآثار التي تترتب على ذلك النشاط وعرض نتائجه في فترات دورية منتظمة، وعلى هذا فإن مهمة النظام المحاسبي تتمثل أساسا في الإمداد بالمعلومات المحاسبية والتي يتم استخدامها سواء عن طريق الإدارة أو عن طريق الجهات الخارجية.

لقد كان نصيب البنوك من معايير الإبلاغ المالي قليل حيث خصص لها معيار الإبلاغ المالي رقم (07) والذي يتعلق بالإفصاحات في القوائم المالية الخاصة بالبنوك، ولهذا المعيار دور أساسي الذي يؤديه القطاع البنكي في الحفاظ على الثقة في النظام المحاسبي المالي، والاهتمام بالقدرة على الوفاء بالالتزامات والاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية، لذلك ألزم هذا المعيار معدي القوائم المالية بإظهار كل الحقائق والإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى بنود القيمة العادلة في هذا المعيار ومتطلبات الإفصاح فيها وأهم السياسات المحاسبية ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية لذلك وجب الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى هذه المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

الفصل الثاني:

عرض القوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن أي مؤسسة مهما اختلف القطاع الذي تنشط فيه، والبلد الذي تتواجد به، تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية، تلبية للاحتياجات المختلفة للمتعاملين معها، ورغم أنه قد يبدو أن تلك القوائم متشابهة بين بلد وآخر، إلا أنه هناك اختلافات جوهرية فيما بينها، هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، كما قد ترجع إلى تفاوت الأهمية التي تؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بتحديد احتياجات مختلف الفئات المستخدمة لهذه القوائم عند إعدادها، فاختلاف الظروف أدى إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر القوائم المالية، وإلى استخدام أسس مختلفة للقياس والإفصاح عن محتوياتها.

إن القوائم المالية أو الكشوف المالية كما وردت في النظام المحاسبي المالي هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة للمؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية، وتكون كل مؤسسة تدخل ضمن إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي مجبرة على أن تعد هذه القوائم مرة على الأقل كل سنة.

حدد النظام المحاسبي المالي الكشوف المالية التي تعدها وتعرضها المؤسسة بأربع قوائم مالية وملحق وهي نفس القوائم المالية التي يفرضها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والمشكلة من الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج وباقي القوائم المالية، ومن أجل إعداد هذه القوائم تم وضع مدونة حسابات تشمل على كل حسابات الوضعية المالية وحسابات التسيير، والتي تستخدم لتسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة استنادا إلى طريقة عمل كل حساب.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية

توفر القوائم المالية للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مختلف المعلومات على جوانب نشاط المؤسسة ومستخدمي هذه القوائم، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف القوائم المالية وافتراضاتها، أهميتها و أهدافها، وكذا خصائصها النوعية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وافتراضاتها

أولا/ تعريف القوائم المالية: تعرف القوائم المالية بأنها: "تقارير مالية محاسبية عامة تعد وفقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو اخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها".[1] حيث أنها تمثل مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم و المبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي بصورة منسقة.[2]

ويمكن القول بأن القوائم المالية هي" مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة في أشكال محددة هي الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة بالإضافة إلى الملاحق أو الإيضاحات، كما تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات".[3]

---

[1] محمد الهلالي وعبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 225.

[2] أحمد مخلوف، "**دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 13 و14 و15 أكتوبر، 2009.

[3] محمد فؤاد هني، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013، ص 17.

ثانيا/ افتراضات القوائم المالية: تتمثل الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها القوائم المالية فيما يلي:[1]

1- أساس الاستحقاق: تأثيرات المعاملات والأحداث الأخرى يتم الاعتراف بها عندما تحدث (وليس عندما تحدث تدفقات نقدية)، هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها في القوائم المالية للفترات المتصلة بها.

2- المشروع المستمر: يفترض أن الكيان سيواصل نشاطه في المستقبل المنظور.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية وأهدافها

أولا/ أهمية القوائم المالية: تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في إتخاذ القرار: فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة، وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل

[1] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 04.

[2] حسناء مشري، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008، ص67.

ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

ثانيا/ أهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن الميزانية للمؤسسة، والتي تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتطلب تلك القرارات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقيم توقيت درجة التأكد المرتبطة بتوليدها، حيث يكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن الميزانية والأداء والتغيرات خلال الفترة، وفيما يلي نعرض كل نوع من هذه المعلومات:

- ✓ تقديم المعلومات عن الميزانية بصفة أساسية في الميزانية، كما تتأثر الميزانية للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي ودرجة سيولتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة بها.
- ✓ تفيد المعلومات عن الميزانية في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلية وكيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية حصول المؤسسة على تمويل مستقبلا.
- ✓ تكون المعلومات عن درجة السيولة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة الى مدي وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ في الاعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة.
- ✓ تهدف إلى توضيح الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة، وذلك من خلال تقديم ملاحق وإيضاحات تحتوي هذه المعلومات.[1]

[1] دليلة دادة، مرجع سابق، ص 73.

- ✓ ينبغي أن توفر القوائم المالية للمشروع المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار أو الإقراض، وذلك في ضوء القيود المفروضة على المحاسبة المالية.
- ✓ من الضروري أن توفر القوائم المالية للمشروع المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين على تقدير الاحتمالات والتوقعات النقدية المتعلقة بالأرباح الموزعة والفوائد، وما يحتمل تحصيله من بيع أو استدعاء أو سداد الأوراق المالية أو القروض.
- ✓ ينبغي أن توفر القوائم المالية المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمشروع والتي يكون من المحتمل أن يترتب عليها تدفقات نقدية واردة، كما ينبغي أن توضح تلك القوائم التزامات المشروع المتعلقة بتحويل موارد معينة إلى موارد أخرى والتي قد يترتب عليها تدفقات نقدية محتمل خروجها من المشروع.[1]

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

في ظل التغيرات الحديثة في البنية الاقتصادية العالمية، صارت القوائم المالية تحظى باهتمام كبير من قبل كافة مستخدميها، وذلك باعتبارها اللبنة الأساسية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، فالمعلومات المضمنة في القوائم المالية تخدم وتساعد المستثمرين والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات المناسبة، لكن شريطة أن تكون هذه المعلومات تتميز بخصائص معينة تتمثل في :

1- الموثوقية:[2] وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والحذر وتكاملية المعلومات.

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 41، 42.

[2] جليلة بكاري، مرجع سابق، ص 06، 07.

- ✓ التمثيل الصادق: أي أن تكون المعلومات المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية في المؤسسة.
- ✓ عدم التحيز: أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين، أي أن تكون بعيدا عن التحيز الشخصي.
- ✓ الحيطة والحذر: أي يجب تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات أو التقليل المتعمد للخصوم والمصاريف.
- ✓ الجوهر فوق الشكل: أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث والوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- ✓ تكاملية المعلومات: أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أو محذوف منها أو إلغاء أي جزء منها يخل بمصداقيتها.

2- القابلية للقياس:[1] من الضروري أن تكون المعلومات المدرجة في القوائم المالية قابلة للقياس النقدي، معنى هذا أن القوائم المالية تعبر عن معلومات متعلقة بالوحدة المحاسبية معبرا عنها بوحدة النقد السائدة في المجتمع، وتنطوي هذه الخاصية الرئيسية للمعلومة المحاسبية على خاصيتين فرعيتين هما:

- ✓ مدى إمكانية القياس ووحدة القياس المستخدمة، وتعني هذه الخاصية الفرعية أن القوائم المالية تعبر عن مختلف عناصرها بوحدة النقد السائدة، واذا كان هناك عناصر غير قابلة للقياس النقدي أو أن قياسها ليس دقيقا فإنها لن تظهر في القوائم المالية.

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 52.

- ✓ القيم التي تخضع للقياس المحاسبي (Attributs Pour mesurer) تقوم المحاسبة بقياس القيم التاريخية لمختلف عناصر الأصول والخصوم، وتفصح القوائم المالية عادة عن هذه القيم التاريخية، ولا يمنع هذا بطبيعة الحال من قياس بعض القيم الأخرى في المحاسبة مثال ذلك قياس القيم الجارية لبعض الأصول.

3- الملائمة: حتى تكون المعلومة مفيدة يجب أن تكون ذات قيمة في مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات المتعددة، والمتمثلة على وجه الخصوص في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة بالشكل الجيد، ويتم ذلك من خلال الإجابة على أسئلة المستثمرين المتعلقة بمستقبل الأوضاع المالية للمؤسسة التي ستؤول اليها.

وحتى تكون المعلومة مفيدة بمعنى الكلمة، يجب أن تسمح بتقييم قدرة المؤسسة على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق، وأن تتدفق في الوقت المناسب دون أي تأخير غير مبرر، وكذلك يجب أن يكون من الممكن استعمالها كمدخلات بغرض الحصول على معلومات جديدة يتم على أساسها تقيم التسيير وكفاءة الإدارة.[1]

وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد على تصحيح التقييمات الماضية.[2]

4- وثاقة الصلة:[3] المعلومات وثيقة الصلة تؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية فهي تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثاقة صلة المعلومة تتأثر بطبيعتها وماديتها.

---

[1] هشام دغوم، **إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) ودوره في تحقيق التنمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2009، ص 40.

[2] بلعور سليمان، "**دوافع وأثر الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**"، العدد رقم 06، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الوادي، جوان 2014.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 04، 05.

5- قابلية المقارنة: ينبغي أن تعرض المعلومات على نحو ثابت مع مرور الوقت وعلى نحو ثابت ومتسق بين الكيانات من أجل تمكين المستخدمين من إجراء مقارنات ذات دلالة.

6- إمكانية الفهم: ينبغي أن تكون المعلومات سهلة الفهم بواسطة المستخدمين الذين تتوافر لديهم معرفة أساسية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة والذين لديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفاني.

7- التوقيت المناسب: التأخر بغير داعي في التقارير يمكن أن ينتج عنه ضياع وثاقة الصلة ولكنه يحسن الاعتمادية (الدقة).

المبحث الثاني: أسس إعداد وعرض القوائم المالية البنكية

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك على فهم طبيعة أنشطة هذه البنوك، والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة، إن كانت من القوانين والإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية، أو من المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الأصول والخصوم.

المطلب الأول: اعتبارات وأسس اعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة الأسس والاعتبارات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية:[1]

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية والتي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، والقوائم المالية الخاصة بالكيانات الصغيرة تشتمل على:

[1] المواد رقم 1.210- 2.210- 3.210- 4.210- 5.210، من القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 22، 23.

- ✓ الميزانية؛
- ✓ حساب النتائج؛
- ✓ قائمة تدفقات الخزينة؛
- ✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

– تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

- ✓ المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل؛
- ✓ التكاليف المحتملة سواء للإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله؛

– تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات المالية الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان. وتقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.

– كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- ✓ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية.
- ✓ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).

- ✓ تاريخ الإقفال.
- ✓ العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتقدم كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- ✓ عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- ✓ الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- ✓ اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء.
- ✓ معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

– تقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ الى آلاف الوحدات.

– توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- ✓ كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
- ✓ يشتمل الملحق على معلومات ذات صيغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

وإذا حدث عقب تغيير طريقة التقييم أو التقديم، أن أحد الفصول المرقمة لأحد الكشوف المالية مالا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا.

وفي حالة تعذر اجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب أخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

المطلب الثاني: المستفيدون من القوائم المالية البنكية

يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية البنكية الى:[1]

1- المودعين والمقرضين: يقوم المودعين بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار، ودائع توفير، ودائع لأجل) يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك قد يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضا طويلة الأجل يسدد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية.

2- المساهمين: يعتبر المساهمين أحد أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح البنك وفي الوقت نفسه أكثر الأطراف تحملا للخسائر في حالة فشل البنك.

3- الإدارة: إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للبنك وربحيته وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية.

ويمكن إجراء عملية تحليل البيانات المالية بواسطة الإدارة على أساس مستمر نظرا لمعايشتها اليومية لظروف البنك وقدرتها اللامحدودة في الاطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها، والهدف الرئيسي للإدارة من وراء التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال المصرف والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهتمة بالمصرف.

وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق إدارة البنك أيضا القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة والشركات داخل كل صناعة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية التي يقوم بها بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ.

[1] رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص 51، 52.

4- الجهات الحكومية: تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى القومي ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك البنوك المكونة للجهاز البنكي، البنك المركزي وذلك لإمكان قيامه بدوره الاشرافي والرقابي على أكمل وجه.

5- مراقبو الحسابات: يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للمصرف لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها البنك.

المطلب الثالث: حدود الاستفادة من القوائم المالية البنكية

تتعرض القوائم المالية لمجموعة من القيود والحدود التي تحد من فائدتها إن لم يأخذها قارئ القوائم المالية في حسبانه عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة بها، ومن أهم الحدود ما يلي:[1]

1- افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن الى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- التسجيل التاريخي: تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 436 - 439.

3- الحكم والتقدير الشخصي: للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة، فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، ولأن هذا الأمر عملي، لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير.

وأي محاولة لتجزئة نشاط المشروع إلى عدة فترات صغيرة من الوقت مثل السنة وربع السنة، تتطلب المزيد من التقدير والحكم الشخصي على أحداث المستقبل ونتائج الأحداث السابقة والتي لم تكتمل بعد، وبالرغم من المحاولات المحاسبية لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطروا إلى اللجوء الى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة واهتلاكها وتقدير قيم المخزون السلعي والمخصصات.

4- قدرة الإدارة في التأثير على مضمون ومحتوى القوائم المالية: تمتلك الإدارة قدرة التأثير على القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات.

5- البنود التي لا تسجل محاسبيا: لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المشروع، وتمثل الإدارة والعوامل في بعض الأحيان أهم أصول المنشأة ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار، وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المشروع.

6- مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة.

المبحث الثالث: أنواع القوائم المالية البنكية

إن فهم طبيعة نشاط البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته والمتمثلة في القوائم المالية للبنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر ذلك لأن الغرض من تسجيل الأحداث المالية للبنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية البنكية في النظام المحاسبي المالي الذي قام بتحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، والتي تتكون من: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال والخاصة وملحق الكشوف المالية.

المطلب الأول: قائمة الميزانية وقائمة خارج الميزانية

أولا/ قائمة الميزانية: الميزانية العمومية هي كشف بالأصول والخصوم يعد في نهاية السنة، ومن الملاحظ أنه بالنسبة للبنك يراعي عند تبويب جانب الأصول أن يبدأ بالأصول المتداولة أولا ثم الأصول الثابتة بعكس الشركات الصناعية، وكذلك في جانب الخصوم يبدأ بالخصوم المتداولة أولا ثم الخصوم الثابتة رأس المال والاحتياطات والأرباح المدورة.[1]

[1] عبد الحليم محمود كراجة، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 234.

الميزانية هي جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها أو (الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزامها نحو الغير) "أو بعبارة أخرى" هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.[1]

وتتكون قائمة الميزانية مما يلي:

1- جانب الأصول:[2] يتضمن جانب الأصول البنود الآتية:

- ✓ الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية: ويشتمل هذا البند على الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعر قانوني وكذا الشيكات السياحية، كما يشتمل أيضا على الموجودات لدى البنك المركزي والموجودات لدى الخزينة العمومية، بالإضافة للموجودات لدى مركز الصكوك البريدية لبلد اقامة المؤسسة الخاضعة، التي يمكن سحبها في أي وقت أو التي تستلزم مهلة أو اشعار مسبق مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.
- ✓ أصول مالية مملوكة لغرض التمويل: يشتمل هذا البند على الأصول المالية المكتسبة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير، ويتعلق الأمر بالأصول المالية المكتسبة لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق، كما يستند معيار التصنيف على نية الشراء وإعادة البيع على المدى القصير لتحقيق الأرباح.
- ✓ أصول مالية جاهزة للبيع: يشتمل هذا البند على الأصول المالية التي لا تدرج في العناصر الآتية (أصول مالية مملوكة لغرض التمويل، قروض وحسابات دائنة على

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010، ص 01.

[2] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 20، 21.

الهيئات المالية، قروض وحسابات دائنة على الزبائن، أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق، المساهمات في الفروع للمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة).

- ✓ قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية: القروض والحسابات الدائنة هي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط، ويشتمل هذا البند على مجموع القروض والحسابات الدائنة، بما فيها المستحقات التابعة للمؤسسة المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية، كما يظهر في هذا البند القيم المستلمة على سبيل الأمانة مهما كانت الأداة المجسدة للعملية عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية، إضافة إلى الحسابات الدائنة المحازة على الهيئات المالية من جراء عملية الإيجار – تمويل.
- ✓ قروض وحسابات دائنة على الزبائن: القروض والحسابات الدائنة هي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط، ويشتمل هذا البند على مجموع السلفيات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية، كما يشتمل أيضا على الحقوق المحازة على الزبائن من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار – تمويل.
- ✓ أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق: يشتمل هذا البند على الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية وتستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.
- ✓ الضرائب الجارية – أصول: يتم في هذا البند تسجيل التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة، خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم على رقم الأعمال، وبصفة عامة يسجل هذا العنصر فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أو الفترات السابقة.
- ✓ الضرائب المؤجلة – أصول: يسجل هذا البند مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.

- ✓ أصول أخرى: يشتمل هذا البند على المخزونات والحقوق على الغير التي لا تظهر في الأصول الأخرى باستثناء حسابات التسوية بالإضافة إلى اشتماله على رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد رغم طلبه من رأس المال المكتتب.
- ✓ حسابات التسوية: يشتمل هذا البند على الخصوص على مقابل الأرباح الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لا سيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة، والأعباء المسجلة مسبقا والايرادات للتحصيل.
- ✓ المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة: يشتمل هذا البند على سندات المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة غير المملوكة التي تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها في المستقبل القريب، وسندات المساهمة هذه هي السندات التي يقدر أن امتلاكها لمدة طويلة يقيد نشاط المؤسسة الخاضعة وتمكنها من ممارسة نفوذ معين على المؤسسة المصدرة للسندات أو الممارسة رقابة عليها.
- ✓ العقارات الموظفة: يشتمل هذا البند على الأملاك العقارية (أرض، بناية أو جزء من بناية) المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال.
- ✓ الأصول الثابتة المادية: يشتمل هذا البند على الأصول المادية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض الانتاج، تقديم الخدمات، الإيجار، الاستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية، كما يشتمل أيضا على الأملاك المنقولة المؤجرة مسبقا في إطار عقد الإيجار – التمويل.
- ✓ الأصول الثابتة غير المادية: هي أصول قابلة للتحديد، غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة الخاضعة في إطار أنشطتها العادية، ويشتمل هذا البند على المحلات التجارية المكتسبة، والعلامات، والبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الاعفاءات، ومصاريف التطوير.

- ✓ فارق الحيازة: يسجل فيه فارق الحيازة إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع ؤسسات في إطار عملية اقتناء أو إنصهار، فارق الحيازة هو أصل غير محدد، وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية التي هي بالتعريف أصول معرفة.

2- جانب الخصوم:[1] يتضمن جانب الخصوم العناصر الآتية:

- ✓ البنك المركزي: يشتمل هذا البند على الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة، والمستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعارا مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.
- ✓ ديون تجاه الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على الديون الخاصة بالعمليات المصرفية تجاه الهيئات المالية باستثناء الإقتراضات التابعة للبند (12) من الخصوم والديون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية والمسجلة في البند (04) من الخصوم، كما يدرج أيضا ضمن هذا البند القيم الممنوحة على سبيل الأمانة مهما كانت الأداة المجسدة للعملية عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية.
- ✓ ديون تجاه الزبائن: يشتمل هذا البند على الديون اتجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية، باستثناء الإقتراضات التابعة المدرجة في البند (12) من الخصوم والديون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية والمسجلة في البند (04) من الخصوم.
- ✓ ديون ممثلة بورقة مالية: يشتمل على الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرتها المؤسسة الخاضعة في الجزائر وفي الخارج باستثناء الأوراق المالية المشروطة المسجلة في البند (12) من الخصوم، كما يدرج أيضا في هذا البند سندات الصندوق والأوراق المالية للسوق ما بين البنوك والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر،

[1] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق، ص 21، 22.

والأوراق المالية من نفس النوع الصادرة في الخارج والسندات والأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت.

- ✓ الضرائب الجارية – خصوم: يسجل هذا البند الضريبة الواجب دفعها على السنة أو السنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها.
- ✓ الضرائب المؤجلة – خصوم: يسجل هذا البند مبالغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة (حالة منتوج سجل محاسبيا لكن يخضع للضريبة خلال السنوات المالية القادمة).
- ✓ خصوم أخرى: يشتمل هذا البند بالخصوص على الديون اتجاه الغير والتي لم تدرج في العناصر الأخرى من الخصوم، باستثناء حسابات التسوية المسجلة في العنصر الثامن.
- ✓ حسابات التسوية: يشتمل هذا البند بالخصوص على مقابل الخسائر الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لا سيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع.
- ✓ مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء: وهي المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخسائر التي يحتمل وقوعها بسبب نشوء حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين، كما يدرج ضمن هذا البند المؤونات على المعاشات والالتزامات (التزامات التقاعد) لصالح المستخدمين والشركاء والوكلاء الاجتماعيين للمؤسسات الخاضعة.
- ✓ إعانات التجهيز– إعانات أخرى للاستثمارات: يشتمل هذا البند على الإعانات لفائدة المؤسسات الخاضعة لغرض (حيازة ممتلكات معينة أو إنشائها، تمويل أنشطة طويلة الأجل).
- ✓ أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة: يشتمل هذا البند على الأموال المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.

- ✓ ديون تابعة: هي الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أو الاقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التصفية، إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك.
- ✓ رأس المال: يشتمل هذا البند على القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي.
- ✓ علاوات مرتبطة برأس المال: يشتمل هذا البند على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب، لا سيما علاوات الإصدار والمساهمة والاندماج والانفصال أو تحويل السندات إلى أسهم.
- ✓ الاحتياطات: وهي الاحتياطات المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح السنوية المالية السابقة.
- ✓ فارق التقييم: يسجل هذا البند رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في النتيجة، والناتج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية وفقا للتنظيم.
- ✓ فارق إعادة التقييم: يسجل هذا البند فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.
- ✓ مبالغ مرحلة: يعبر عن المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد.
- ✓ نتيجة السنة المالية: يسجل هذا البند ربح أو خسارة السنة المالية.

والشكل التالي يوضح نموذج الميزانية:

الشكل رقم (01): نموذج الميزانية

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.			
3	أصول مالية جاهزة للبيع.			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية.			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن.			
6	أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق.			
7	الضرائب الجارية ـ أصول.			
8	الضرائب المؤجلة ـ أصول.			
9	أصول أخرى.			
10	حسابات التسوية.			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.			
12	العقارات الموظفة.			
13	الأصول الثابتة المادية.			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة.			
	مجموع الأصول			

المصدر: نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 18.

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي.			
2	ديون تجاه الهيئات المالية.			
3	ديون تجاه الزبائن.			
4	ديون ممثلة بورقة مالية.			
5	الضرائب الجارية ـ خصوم.			
6	الضرائب المؤجلة ـ خصوم.			
7	خصوم أخرى.			
8	حسابات التسوية.			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء.			
10	اعانات التجهيز ـ اعانت أخرى للاستثمار.			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة.			
12	ديون تابعة.			
13	رأس المال.			
14	علاوات مرتبطة برأس المال.			
15	احتياطات.			
16	فارق التقييم.			
17	فارق اعادة التقييم.			
18	ترحيل من جديد (+/-).			
19	نتيجة السنة المالية.			
	مجموع الخصوم			

المصدر: نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 19.

ثانيا/ قائمة خارج الميزانية: تتكون قائمة خارج الميزانية مما يلي:[1]

- ✓ التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.
- ✓ التزامات التمويل لفائدة الزبائن: يشتمل هذا البند خصوصا على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.
- ✓ التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات و الضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.
- ✓ التزامات ضمان بأمر الزبائن: يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.
- ✓ التزامات أخرى ممنوحة: يشتمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل المؤسسة الخاضعة.
- ✓ التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.
- ✓ التزامات الضمان المتحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.
- ✓ التزامات أخرى محصل عليها: يشتمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف المؤسسة الخاضعة.

والشكل التالي يوضح نموذج خارج الميزانية:

[1] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق، ص 23.

الشكل رقم (02): نموذج خارج الميزانية

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة.**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية.			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن.			
3	التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية.			
4	التزامات صمان بأمر الزبائن.			
5	التزامات أخرى ممنوحة.			
ب	**التزامات محصل عليها.**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية.			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية.			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر : نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 23.

المطلب الثاني: قائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة

أولا/ قائمة حسابات النتائج: يعرف جدول حسابات النتائج بأنه:[1] " ذلك الحساب الذي يدرج فيه كافة البنود الخاصة بالإيرادات والنفقات المتعلقة بفترة محاسبية "، كما يعرف هذا الحساب بحساب الأرباح والخسائر لأن من خلاله يتم تحديد نتيجة الفترة من صافي الربح أو الخسارة.

[1] محمد الهلالي وعبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 226.

وتتكون قائمة حسابات النتائج مما يلي:[1]

- ✓ فوائد ونواتج مماثلة: يشتمل هذا البند على الفوائد والنواتج المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.
- ✓ فوائد وأعباء مماثلة: يشتمل هذا البند على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.
- ✓ عمولات (نواتج): يحتوي هذا البند على نواتج الاستغلال المصرفي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير، باستثناء الإيرادات المدرجة في البند 1 من حساب النتائج.
- ✓ عمولات (أعباء): يشتمل هذا البند على عمولات الاستغلال المصرفي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير، باستثناء المصاريف المدرجة في البند (02) من حساب النتائج.
- ✓ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: ويشتمل هذا البند على (الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل).
- ✓ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع: يشتمل هذا البند على: (الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع، فوائد ونواقص القيم على التنازلات

[1] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق، ص 25، 26.

المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع، خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير).

- ✓ نواتج النشاطات الأخرى: يشتمل هذا البند على مجموع نواتج الاستغلال البنكي باستثناء تلك المسجلة في البنود (2، 4، 5 و6)، بالإضافة إلى اشتماله على الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.
- ✓ أعباء النشاطات الأخرى: يشتمل هذا البند على مجموع أعباء الاستغلال البنكي باستثناء تلك المسجلة في البنود 2، 4، 5 و6.
- ✓ الناتج البنكي الصافي: يساوي هذا البند الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة فب البنود من (01) إلى (08).
- ✓ أعباء استغلال عامة: يشتمل هذا البند خصوصا على: (الخدمات، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، الأعباء الأخرى).
- ✓ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية: يغطي هذا البند مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للمؤسسة الخاضعة.
- ✓ الناتج الاجمالي للاستغلال: يساوي هذا البند الفرق بين الناتج البنكي الصافي والبندين (10) و(11).
- ✓ مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد: يشتمل هذا البند خصوصا على: (المخصصات على خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها، مخصصات المؤونات على الأموال الخاصة بالمخاطر المصرفية العامة، مخصصات

المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد).

- ✓ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحقوق المهتلكة: يشتمل هذا البند خصوصا على: (استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها، استرجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر المصرفية العامة، استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، الاستردادات على الحقوق المهتلكة).
- ✓ ناتج الاستغلال: يساوي هذا البند الفرق بين الناتج الاجمالي للاستغلال والبندين (13) و(14).
- ✓ أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى: يتضمن هذا البند الأرباح أو الخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالمؤسسة الخاضعة.
- ✓ العناصر غير العادية (نواتج): يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية والتي لا صلة لها بنشاط المؤسسة الخاضعة.
- ✓ العناصر غير العادية (أعباء): يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- ✓ ناتج قبل الضريبة: يساوي هذا البند الفرق بين ناتج الاستغلال والبنود (16 و17 و18).
- ✓ ضرائب على النتائج وما يماثلها: يشمل هذا البند العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.
- ✓ الناتج الصافي للسنة المالية: يسجل هذا البند الربح أو الخسارة للسنة المالية.

والشكل التالي يوضح نموذج حسابات النتائج:

الشكل رقم (03): نموذج حسابات النتائج

		ملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة.			
2	- فوائد وأعباء مماثلة.			
3	+ عمولات (نواتج).			
4	- عمولات (أعباء).			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة البيع.			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى.			
8	- أعباء النشاطات الأخرى.			
9	**الناتج البنكي الصافي.**			
10	- أعباء استغلال عامة.			
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغير المادية.			
12	**الناتج المحلي الاجمالي للاستغلال.**			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة لاسترداد.			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة.			

15	**ناتج الاستغلال.**			
16 17 18	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى. + العناصر غير العادية (نواتج). - العناصر غير العادية (أعباء).			
19	**ناتج قبل الضريبة.**			
20	ـ ضرائب على النتائج وما يماثلها.			
21	الناتج الصافي للسنة المالية.			

المصدر : نظام رقم 09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص24.

ثانيا/ قائمة تدفقات الخزينة: يتم في قائمة التدفقات النقدية تلخيص التدفقات النقدية الداخلة الى المنشأة والخارجة منها خلال فترة مالية معينة تمارس خلالها المؤسسة أنشطتها العادية من أنشطة تشغيلية وتمويلية واستثمارية، وبالتالي فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.[1]

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة حيث تشمل هذه الأخيرة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع، حيث تعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير البالغة السيولة، والتي تعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها، فالتدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال

[1] وجدي حامد حجازي، " **تحليل القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية**"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 69.

في الخزينة ومعادلاتها حيث يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

تعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل، أما أنشطة الاستثمار فتمثل الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة، وأنشطة التمويل هي أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات المؤسسة الخاضعة.[1]

والشكل التالي يوضح نموذج تدفقات الخزينة:

الشكل رقم (04): نموذج تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

		ملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
5	+/- خسارة صافية/ ربح صافي من أنشطة الاستثمار			
6	+/- نواتج/ أعباء من أنشطة التمويل			
7	+/- حركات أخرى			

[1] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق، ص 29، 30.

8	**اجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (اجمالي العناصر 2 الى 7)**			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الخصوم والأصول المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية			
13	- الضرائب المدفوعة			
14	**انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (اجمالي العناصر 9 الى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة من النشاط العملياتي** (اجماي العنصرين 8، 1 و14) (أ)			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار** (اجمالي العناصر 16 الى 18) (ب)			

20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
21	+/. التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** (اجمالي العنصرين 20 و21) (ج)			
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها** (د)			
24	**ارتفاع/ (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعدلاتها** (أ+ ب + ج + د) التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
	أموال الخزينة ومعادلاتها			
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها منذ الافتتاح** (اجمالي العنصرين 26 و27)			
26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
27	حسابات (أصل وخصم) وقروض/ اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال** (إجمالي العنصرين 29 و30)			

29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)			
30	حسابات (أصل وخصم) وقروض/ اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر : نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 27 – 29 .

المطلب الثالث: قائمة تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية

أولا/ قائمة تغيرات الأموال الخاصة:[1] يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية فالمعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة بـ (النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات لأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة، النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة، عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية)، أما فيما يخص عمليات الرسملة فيتعلق الأمر خصوصا بالزيادة والإنقاص وبتسديد رأس المال، وتمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع.

والشكل التالي يوضح نموذج تغيرات الأموال الخاصة:

[1] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق، ص 32.

الشكل رقم (05): نموذج تغيرات الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن -2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن -2						
تغير فوارق اعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقة للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن -1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق اعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر : نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 31.

ثانيا/ ملحق الكشوف المالية:[1] يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات، كما يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن:

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية.
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيرها.
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

ويجب أن لا يشتمل هذا الملحق إلا على المعلومات المهمة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات المؤسسة الخاضعة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

كما يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، ويجب أن يرسل كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة، ويجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل مؤسسة خاضعة، وأنم يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

- ✓ المذكرة 1: القواعد والطرق المحاسبية.
- ✓ المذكرة 2: المعلومات المتعلقة بالميزانية.
- ✓ المذكرة 3: المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية.
- ✓ المذكرة 4: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج .
- ✓ المذكرة 5: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة.

[1] نظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق، ص 32.

- ✓ المذكرة 6: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ المذكرة 7: المعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة.
- ✓ المذكرة 8: تسيير المخاطر.
- ✓ المذكرة 9: معلومات متعلقة برأس المال.
- ✓ المذكرة 10: العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين.
- ✓ المذكرة 11: المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل اتضح أن مخرجات النظام المحاسبي للبنوك لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر حيث تضمنت القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي على: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، خارج الميزانية، الملاحق.

وهناك خصائص نوعية يجب أن تتوفر عليها القوائم المالية وهي: الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم حتى تكون قوائم مالية صادقة وملائمة لاحتياجات المستخدمين.

كما أن المنتج النهائي للنظام المحاسبي المستخدم في الصناعة المصرفية لا يختلف عن غيره من الأنظمة الأخرى الغير المصرفية لأن الهدف من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو التقرير عن نتائج العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، ووجه الاختلاف في البنوك يعود إلى طبيعة نشاط هذه الأخيرة وكذا طبيعة العمليات التي ينبغي تسجيلها.

الفصل الثالث:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر

تمهيد:

إن توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق الذي يستوجب ضرورة التأقلم مع المستجدات العالمية الجديدة جعل الاقتصادي الجزائري مفتوح على العالم الخارجي، يتأثر بالتغيرات والتطورات الخارجية، كل هذا أدى إلى تعزيز وتطوير مكانة القطاع المالي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، فالنشاط الكبير للبنوك جعلها أداة تستعملها الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية، وهذا ما رفع من مكانتها سواء المحلية أو الدولية، لهذا قامت الجزائر بمواكبة التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية،

لذلك كان من نصيب مجمع سوسيتي جنرال الذي يمتاز بقوة مالية واستراتيجية كبيرة، إمتلاك فرع في الجزائر ويعد هذا الفرع أحد أهم البنوك التجارية في البلاد، والذي هو موضوع دراستنا، وسنتناول في ذلك تقاريره السنوية المنشورة ضمن موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت.

المبحث الأول: تقديم سوسيتي جنرال الجزائر

تحتل البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى مكانة هامة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، التي من بينها مجمع سوسيتي جنرال الذي يعتبر منذ نشأته أحد المجمعات الرائدة في قطاع الخدمات المالية على المستوى عالمي، كما يتمتع هذا المجمع بقوة مالية واستراتيجية وهذا ما جعله في نمو مستمر مع الطموح بأن يكون ذو مرجعية في أسواقه، إختاره الزبائن لأنه يتسم بالجودة وقدرة التحكم والالتزام بالموظفين حتى يستطيع تقديم خدمات جيدة للزبائن.

المطلب الأول: عرض مجمع سوسيتي جنرال

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة مجمع سوسيتي جنرال وإلى تعريفه:[1]

أولا/ نشأة مجمع سوسيتي جنرال: بنك سوسيتي جنرال بالفرنسية (Société Générale) هو ثاني أكبر بنك فرنسي، تأسس في 04 ماي 1864 بعد أن وقع نابليون الثالث على مرسوم إنشائه، وقد تم تأسيسه من قبل مجموعة من الصناعيين والممولين بنية تعزيز وتنمية التجارة والصناعة بفرنسا.

ثانيا/ التعريف بمجمع سوسيتي جنرال: يحتوي مجمع سوسيتي على 148 ألف موظف متواجدين في 76 بلد يقدمون الخدمات لأزيد من 32 مليون زبون من أفراد وشركات ومؤسسات في جميع أنحاء العالم، وتتمحور هذه الخدمات في ثلاث أقسام كما يلي:

- ✓ بنك التجزئة في فرنسا مع فروع سوسيتي جنرال، قرض الشمال وبورسوراما (Boursorama) (بنك الكتروني) والتي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية مع عرض متعدد القنوات التي تقدم في طليعة الابتكار الرقمي.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 20: 10.

- ✓ بنك التجزئة العالمي، مختلف الخدمات المالية وخدمات التأمين مع عدة شبكات ممثلة في مختلف المناطق الجغرافية.
- ✓ بنك التمويل والاستثمار، البنك الخاص، إدارة الأصول وخدمات الأوراق المالية، إضافة إلى خبرتها المعترف بها، ومواقفها الدولية الرئيسية وحلولها المتكاملة.

في 04 مارس 2014، تحصل مجمع سوسيتي جنرال على نقطة AA (LOW) من طرف وكالة التنقيط DBRS، ونقطت بـ A من طرف كل من وكالتي FitchRatings و Standard & poor's، وتحصلت على A2 من طرف وكالة Moody's.

كما يعد بنك سوسيتي جنرال أحد أهم المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: عرض بنك سوسيتي جنرال الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة البنك واستراتيجيته وتطور شبكته في الجزائر والأحداث الرئيسة الداخلية التي ميزته خلال سنة 2013.[1]

أولا/ نشأة بنك سوسيتي جنرال الجزائر: سوسيتي جنرال الجزائر مملوك بنسبة 100% من قبل مجمع سوسيتي جنرال، وهو يعد من أول البنوك الخاصة المنشأة في الجزائر منذ سنة 2000 حيث يتكون من 85 وكالة منها 08 وكالات تعتبر كمراكز للأعمال التجارية (centres d'Affaires)، بنك سوسيتي جنرال الجزائر يعرض ويوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية لأزيد من 335000 عميل من أفراد وشركات.

منذ سنة 1987 الى غاية 2013 تم تطوير البنك على النحو التالي:

- ✓ سنة 1987: فتح مكتب التمثيل؛
- ✓ سنة 1998: الحصول على الترخيص المصرفي؛

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 20: 10.

- ✓ سنة 1999: إنشاء فرع سوسيتي جنرال في الجزائر؛
- ✓ سنة 2000: فتح أول وكالة للزبائن في الأبيار(الجزائر العاصمة) في مارس 2000؛
- ✓ سنة 2004: سوسيتي جنرال الجزائر أصبح فرع بنسبة 100% تابع لمجمع سوسيتي جنرال بعد شراء حصص المساهمين الأقلية؛
- ✓ سنة 2007: إنشاء مديرية كبريات المؤسسات العالمية؛
- ✓ سنة 2008: إنشاء مديرية كبريات المؤسسات الوطنية؛
- ✓ سنة 2009: إنشاء بنك التمويل والاستثمار ووكالة أصول الزبائن (خدمة الزبائن)؛
- ✓ سنة 2010: إنشاء (04) مراكز أعمال في الجزائر: الشراقة، الدار البيضاء، رويبة وقسنطينة؛
- ✓ سنة 2011: إنشاء وكالة الزبائن (ACP)؛
- ✓ سنة 2011: إنشاء وضع جديد للاتصال قائم على أساس القيمة (روح الفريق)؛
- ✓ سنة 2012: إفتتاح 15 وكالة جديدة على مستوى الإقليم الوطني؛
- ✓ سنة 2013: إفتتاح غرفة التجارة وإنشاء قطاع البنوك التجارية العالمية (GTB)؛

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

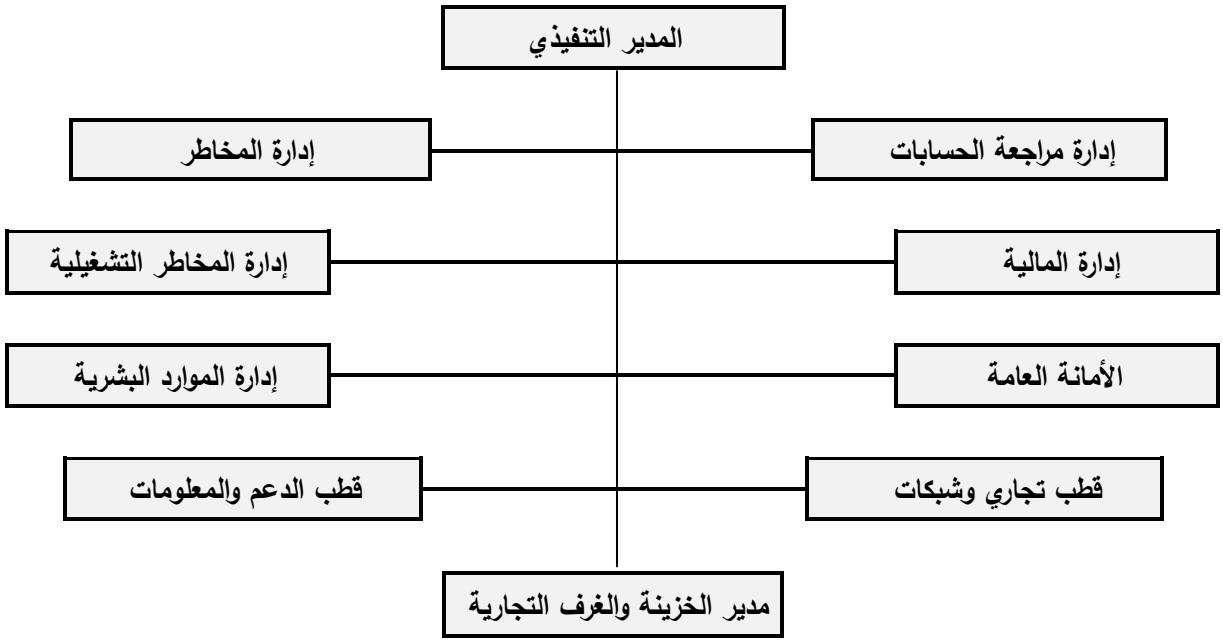

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع:04/16/ 2015 – 10:20.

ثانيا/ استراتيجية بنك سوسيتي جنرال في الجزائر: في ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة وزيادة المنافسة، وجب على بنك سوسيتي جنرال الجزائر التكيف مع هذه التغيرات، وذلك من خلال تسطير الأهداف المرجو تحقيقها واتباع استراتيجية تسعى إلى تقديم خدمات ذات مستوى عالي من الجودة لصالح مختلف العملاء (الشركات، الأفراد والمهنين)، وفي سنة 2013 ومن أجل التكيف مع الاضطرابات الناجمة عن البيئة الاقتصادية والتنظيمية، فقد تقرر الاسراع في تنفيذ العديد من التدابير التي من شانها أن تحد من العجز الناجم عن الغطاء التنظيمي في النصف الأول من سنة 2013.

وتتمثل التدابير المتخذة فيما يلي:

- ✓ التصرف في الدخل عن طريق تشجيع القروض المقدمة للشركات (الشركات الكبيرة، الشركات الصغيرة والشركات الصغيرة جدا) و تحسين النفقات.

- ✓ العمل على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء.
- ✓ الاهتمام بالموظفين والعمل على تعزيز وتحسين حياتهم العملية.
- ✓ العمل على كسب متعاملين جدد من خلال اختراق بعض القطاعات الجديدة والتي لم تعطى لها الأولوية في السابق.

كل هذه التدابير التي تم اتخاذها عززت قدرة البنك على تقليل الخسائر في الناتج القومي الاجمالي وزيادة حجم الأعمال.

ثالثا/ تطور شبكة سوسيتي جنرال في الجزائر: بعد تركيز جهود الوكالات الإنمائية في المراكز الحضرية الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وعنابة، إمتد وجود بنك سوسيتي جنرال الجزائر الآن ليشمل مختلف المناطق وذلك من أجل التقرب أكثر من العملاء، حيث أن البنك يغطي 28 ولاية من البلاد بالإضافة إلى 85 وكالة و08 مراكز للأعمال، إضافة إلى كل هذا فإن بنك سوسيتي جنرال الجزائر يبدي اهتماما خاصا بالمنطقة الجنوبية من البلاد حيث تم الكشف عن الكثير من الشركات المتوسطة والصغيرة الناشطة في أعقاب شركات النفط الكبرى.

المطلب الثالث: أهم الاحداث الرئيسية الداخلية لسنة 2013

من أهم الأحداث المالية التي ميزت سنة 2013 في بنك سوسيتي جنرال الجزائر ما يلي:[1]

1- المعارض التجارية الهامة: المشاركة في الطبعة الثانية عشر (12) من معرض باتيماك (BATIMAC) المنعقد في قصر المعارض بوهران من 20 إلى 25 مارس 2013.

2- بدأ المنتجات: إطلاق الحل الجديد للخدمات المصرفية الالكترونية وكان ذلك في 07 جويلية 2013.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 20: 10.

3- المشاريع الرئيسية: تم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع التقدم من نسخة (SI)، الذي تم إكماله بنجاح في 2 أوت 2013 بعد 5 أشهر من تعبئة فرق المشروع.

4- الموارد البشرية والتكوين:

- ✓ تنظيم تكوين وتدريب ثنائي بين فروع سوسيتي جنرال الجزائر والاتحاد الدولي للبنوك (IUB) بقيادة بنك التجزئة خارج فرنسا (BHFM/SGO) .
- ✓ عقد ندوة حول استراتيجية التجزئة في مجمع الأندلسيين الكائن في مدينة وهران وكان هدف الندوة يرمي إلى رفض هذه الاستراتيجية الجديدة.
- ✓ العمل على تنظيم دورات لتشجيع الابتكار والأفكار المبتكرة من طرف الموظفين حيث تم التركيز على ثلاث فئات: (نماذج العمل، الموظفين والعملاء).

5- القيام بالعديد من الأنشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث قام البنك بـ:

- ✓ تقديم الدعم من أجل مكافحة مرض السرطان، حيث قام بنك سوسيتي جنرال الجزائر بمنح مساعدات مالية إلى بعض الجمعيات كجمعية البدر الكائنة في البليدة وجمعية مساعدة مرضى السرطان.
- ✓ دعم رياضة المعاقين من خلال تمويل بعض الأندية كنادي بوفاريك لكرة السلة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ التضامن والرعاية وتقديم المساعدات المادية لبعض الجمعيات الخيرية الشعبية.
- ✓ شارك بنك سوسيتي جنرال الجزائر في عملية الحفاظ على الثقافات وتشجيع المواهب الشابة الصاعدة في مختلف مجالات الفن المعاصر.

المبحث الثاني: بيان توافق القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر والنظام المحاسبي المالي

سنتناول في هذا المبحث بيان توافق القوائم المالية للبنك والنظام المحاسبي المالي والتأكد من مدى التزام البنك بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013

العرض هو ذلك الأسلوب أو الطريقة التي يتم بها تنظيم عرض القوائم المالية للمؤسسة، وإظهار مختلف المعلومات والبيانات المتضمنة فيها.

يتم عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013 وفق قوانين النظام المحاسبي المالي كالآتي:[1]

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 50: 14.

الجدول رقم (01): الميزانية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2013

الأصول	سنة 2013	سنة 2012	التغير
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	70 247 631	52 841 513	17 406 118
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	-	-	-
أصول مالية جاهزة للبيع	74 703	74 703	0
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	32 979 224	39 635 781	-6 656 557
سلفيات وحقوق على الزبائن	112 917 823	102 966 504	9 951 318
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	-	-	-
الضرائب الجارية – أصول	2 138 059	1 931 296	206 763
الضرائب المؤجلة – أصول	1 272 419	1 420 352	-147 933
أصول أخرى	261 628	161 267	100 361
حسابات التسوية- أصول	909 028	1 605 367	-696 339
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة، أو الكيانات المشاركة	15 675	15 675	0
العقارات الموظفة	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	1 617 253	1 737 157	- 119 903
الأصول الثابتة غير المادية	172 069	95 866	76 203
فارق الحيازة	-	-	-
مجموع الأصول	**22 605 512**	**202 485 482**	**20 120 030**

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 16/04/ 2015 – 50: 14.

الخصوم	سنة 2013	سنة 2012	التغير
البنك المركزي	0	0	0
ديون تجاه الهيئات المالية	40 803	132 101	-91 298
ديون تجاه الزبائن	175 898 919	153 408 358	22 490 561
ديون ممثلة بورقة مالية	6 237 234	7 821 607	-1 584 372
الضرائب الجارية – خصوم	1 124 983	2 375 621	-1 250 639
الضرائب المؤجلة – خصوم	57 287	0	57 287
خصوم أخرى	3 878 173	2 549 461	1 328 712
حسابات التسوية– خصوم	6 993 370	8 456 563	-1 463 192
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	647 375	622 624	24 751
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	4 332 778	4 444 638	-111 860
ديون تابعة	0	0	0
رأس المال	10 000 000	10 000 000	0
علاوات مرتبطة برأس المال	0	0	0
احتياطات	9 374 509	7 505 255	1 869 254
فارق التقييم	0	0	0
ترحيل من جديد (+/-)	0	0	0
نتيجة السنة المالية	4 020 080	5 169 254	-1 149 174
مجموع الخصوم	**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 029**

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 2015 /04/16 – 50: 14.

الجدول رقم (02): خارج الميزانية في 31 ديسمبر 2013

البيان	سنة 2013	سنة 2012	التغير
التزامات ممنوحة	147 294 585	124 826 802	22 467 783
التزامات التمويل لفائدة الهيئات الملية	0	0	0
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	54 343 042	51 446 269	2 896 773
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	0	0	0
التزامات ضمان بأمر الزبائن	88 965 888	68 133 477	20 832 412
التزامات أخرى ممنوحة	3 985 654	5 247 057	-1 261 402
التزامات محصل عليها	**19 665 458**	**12 464 092**	**7 201 366**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	0	0	0
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	19 043 021	11 617 851	7 425 170
التزامات أخرى محصل عليها	622 437	846 241	-223 805

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 16/04/ 2015 – 50: 14.

الجدول رقم (03): حسابات النتائج في 31 ديسمبر 2013

البيان	سنة 2013	سنة 2012	التغير
+ فوائد و نواتج مماثلة	9 034 060	8 765 695	268 365
– فوائد وأعباء مماثلة	-724 724	-926 452	201 729
+ عمولات (نواتج)	6 320 463	7 488 481	-1 168 018
– عمولات (أعباء)	-60 895	-77 835	16 940
+ نواتج النشاطات الأخرى	180 891	307 878	-126 987
– أعباء النشاطات الأخرى	-84 397	-178 807	94 410
الناتج البنكي الصافي	**399 665 399**	**15 378 961**	**-713 561**
– أعباء استغلال عامة	-6 293 475	-5 936 046	-357 430
– مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة وغير المادية	-431 140	-486 675	55 535
الناتج الإجمالي للاستغلال	**7 940 784**	**8 956 240**	**-1 015 456**
– مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-5 278 802	-4 745 033	-533 769
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	2 688 302	2 816 993	-128 690
ناتج الاستغلال	**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
+ العناصر غير العادية (نواتج)	0	0	0
– العناصر غير العادية (أعباء)	0	0	0
ناتج قبل الضريبة	**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
– ضرائب على النتائج وما يماثلها	-1 330 203	-1 858 945	528 742
الناتج الصافي للسنة المالية	**4 020 080**	**5 169 254**	**-1 149 174**

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 16/04/ 2015 – 50: 14.

الجدول رقم (04): تدفقات الخزينة في 31 ديسمبر 2013

البيان	سنة 2013	سنة 2012	التغير
ناتج قبل الضريبة	**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
+/-مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	431 140	486 675	-55 535
+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى	0	0	0
+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	2 590 500	1 928 041	662 459
+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار	0	0	0
+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل	0	0	0
+/- حركات أخرى	-	-	-
=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات	8 371 924	9 442 915	-1 070 992
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	-92 420	-88 802	-6 618
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	9 767 643	36 374 369	-26 606 726
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية	-1 584 372	-290 052	-1 294 320
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية	-696 692	2 926 142	-3 622 834
- الضرائب المدفوعة	-1 330 203	-1 858 945	528 742
= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية	6 063 955	37 062 712	-30 998 756
إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي	14 435 879	46 505 627	-32 069 748
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات	0	15 675	-15 675

+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	-387 439	-410 651	23 212
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار	-387 439	-394 976	7 537
+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين	-3 300 000	-2 170 000	-1 130 000
+/- إجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل	6 800 000	-26 673 000	33 472 999
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل	**3 500 000**	**-28 843 000**	**32 342 999**
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها	-	-	-
ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ + ب + ج + د)	17 548 439	17 267 651	280 788

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 2015/04/16 – 50: 14.

الجدول رقم (05): تغير الأموال الخاصة في 31 ديسمبر 2013

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج	مجموع رأس مال الخاص
الرصيد في 2011/12/31	**10 000 000**				**9 675 255**	**19 675 255**
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة					-2 170 000	-2 170 000
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية					**5 169 254**	**5 169 254**
الرصيد في 2012/12/31	**10 000 000**				**12 674 509**	**22 674 509**

تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة					-3 300 000	-3 300 000
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية					4 020 080	4 020 080
الرصيد في 2013/12/31	**10 000 000**				**23 394 589**	**23 394 589**

المصدر: من وثائق البنك متاحة على الموقع www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 50: 14.

المطلب الثاني: تغير الطرق المحاسبية[1]

بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي أجل تطبيقه إلى غاية 01 جانفي 2010 وبمقتضى الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، تم الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

أصدرت وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة التعليمة رقم 02 في 29 أكتوبر 2009 المتعلق بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي 2010 الذي يهدف أساسا إلى شرح و تفسير التغيرات في الطرق المحاسبية.

سوسيتي جنرال الجزائر طبقت إجراءات الانتقال المنصوص عليها في التعليمة رقم 02 مما نتج عنه إعداد وعرض قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، كما أن المعطيات المقارنة للسنة المختتمة في 31 ديسمبر 2012 والميزانية في 31 ديسمبر 2012

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf

تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 50: 14.

يتم إعادة معالجتها بطريقة رجعية وذلك من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع المعلومات المالية الخاصة بالسنة المقفلة 2013.

المطلب الثالث: أهم الطرق المحاسبية الأساسية

تتمثل أهم الطرق المحاسبية فيما يلي:[1]

1- تحويل العمليات بالعملة الصعبة: الصفقات المسجلة بالعملات الأجنبية تحول إلى العملة الوطنية وذلك باستعمال معدل الصرف الجاري (المعمول به) في تاريخ الصفقة، خسائر وأرباح الصرف الناتجة عن عدة صفقات والناتجة عن عملية التحويل بالمعدل الجاري عند تاريخ الإقفال للأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملة الصعبة نقوم بمعالجتها محاسبيا عند النتيجة.

2- التثبيتات المادية والمعنوية: يتم تسجيل الأصول المعنوية عند اقتنائها بشكل منفصل بسعر تكلفتها (التكلفة التاريخية) قبل التسجيل المحاسبي الأولي.

التثبيتات المعنوية تكون مقيّمة بالتكلفة المتناقصة (المتدنية) لتراكم الاهتلاكات وخسائر القيمة، أما التثبيتات المعنوية التي يتم إنشاؤها داخليا (داخل المؤسسة) لا يتم رسملتها، والمصاريف الملتزم بها يتم تسجيلها محاسبيا في النتيجة عند تحملها.

التثبيتات المعنوية يتم اهتلاكها حسب مدة المنفعة الاقتصادية ويتم إخضاعها لاختبار خسارة القيمة في كل مرة وبالتالي يكون هذا مؤشر بأن التثبيتات المعنوية نقصت قيمتها في مدة الاهتلاك وطريقة الاهتلاك للتثبيتات المعنوية يتم إعادة فحصها على الأقل عند إقفال كل دورة.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 16/04/ 2015 – 50: 14.

التثبيتات المادية يتم تسجيلها محاسبيا بتكلفة تاريخية منقصا منها الإهتلاكات، التكلفة التاريخية تحتوي على كل التكاليف المباشرة عند الاستحواذ على الأصول المعنية، مصاريف الصيانة والتصليح يتم تسجيلها محاسبيا في حساب النتيجة خلال المدة التي تم تحملها فيها. الإهتلاكات يتم حسابها حسب الطريقة الخطية وهذا من أجل إعادة كل أصل إلى قيمته المتبقية أخذا بعين الاعتبار مدته المنفعية التي يتم تصنيفها كالآتي :

- ✓ برمجيات: 5 سنوات؛
- ✓ مباني: 50 سنة؛
- ✓ ترتيبات: 10 سنة؛
- ✓ أصول مادية أخرى: 10 سنة؛

يتم مراجعة القيم المتبقية ومدة المنفعة للأصول عند إقفال (نهاية) الدورة، القيمة المحاسبية للأصل يتم تسجيل نقص قيمتها فورا وهذا لإرجاعها إلى القيمة الواجب استردادها (تغطيتها) عندما تكون القيمة المحاسبية للأصل أكبر من القيمة الواجب استردادها المقدرة.

3- الأصول المالية: تصنف سوسيتي جنرال الجزائر أصولها المالية حسب المجموعات التالية: (أصول مالية ممسوكة حتى تاريخ استحقاقها، الديون، الحقوق، الأصول المالية الأخرى) وهذا وفق ما جاء في النظام رقم 09 - 05 الصادر في 18 أكتوبر 2009، والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

تكون الأصول المالية مقيمة بتكلفة الاقتناء (وهي القيمة العادلة) عند تسجيلها المحاسبي الأولي للجهة المقابلة المعطاة أو المستقبلة من أجل الاستحواذ على الأصل وذلك بدمج تكاليف الصفقات ماعدا العوائد المستحقة والفوائد المتراكمة في تاريخ الاستحواذ.

بعد التسجيل الأولي للأصول المالية تقيم حسب تصنيفها أو حسب القيمة العادلة أو حسب قيمتها الاهتلاكية.

مؤونة الأخطار للقرض تتبع أحكام التعليمة رقم 74-94 الصادر في 29 نوفمبر 1994 المرتبطة بتثبيت الحذر والوقاية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

4- الخصوم المالية: سوسيتي جنرال الجزائر تصنف خصومها المالية في الخصوم المالية أخرى، حيث لا تملك خصوم مالية ممسوكة بغرض الصفقات، الخصوم المالية الأخرى يتم تقيمها أوليا بتكلفتها بالقيمة العادلة للجهة المقابلة المتبقية بعد خصم كل التكاليف الثانوية عند تسجيلها، بعد التسجيل المحاسبي الأولي يتم تقيمها بالتكلفة المهتلكة.

تقسم الخصوم المالية الأخرى بين الديون اتجاه المؤسسات المالية (الديون الحالية والآجلة)، الديون اتجاه الزبائن (حسابات التوفير والديون الأخرى) والديون الممثلة بأوراق مالية (سندات الخزينة).

5- الضريبة على الدخل: يتم تقييم الأصول والخصوم للضريبة المستحقة بموجب الفترات الحالية والسابقة لمبلغ الاسترداد أو الدفع المتوقع (المنتظر) من السلطات الجبائية.

يعاد النظر في القيمة المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إقفال كل دورة ويتم تخفيضها في حالة ما إذا كان الربح الخاضع كافيا، سيكون متاحا للسماح لنا بالاستفادة من جزء أو كل الأصول الضريبية المؤجلة.

6- المؤونات: المؤونات يتم تسجيلها محاسبيا عندما تكون على عاتق البنك التزامات قانونية ضمنية نتجت عن وقائع سابقة، فمن المحتمل أن تتدفق موارد تتضمن منافع اقتصادية مطلوبة لتسوية هذه الالتزامات أي أن مبلغ المؤونة يمكن أن يقدر بطريقة موثوقة.

أ) مؤونات من أجل المخاطر والأعباء: هذا البند يشمل جميع الخسائر المحتملة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بدعم الزبائن، فيما يتعلق بالإجراءات القضائية التي تم القيام بها من طرف مصالح بنك الجزائر المركزي لم ينتج عنها مخصصات نظرا لطبيعتها الاستثنائية، وعدم

وجود قوانين فيما يتعلق بهذه الأرصدة (مخصصات الخسائر والمؤونات) وكذلك الطبيعة والخاصية الغير مالية لهذه المخالفات.

ب) رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة (FRBG): حسب الفقرة (17) من التعليمة رقم 79-94 الصادر في 29 نوفمبر 1994 فإنه: توجه هذه الأموال من طرف البنك من أجل تغطية المخاطر العامة عندما يتطلب ذلك وهذا باتجاه الأخطار الملازمة للعمليات البنكية، هذا البند يحتوي أيضا على المؤونات النظامية التي تقدر بـ 5% للقروض المتوسطة والطويلة الأجل (المادة 141 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) التي تعتبر كاحتياطات.

7- عقود التأجير: (اعتبار البنك كمستأجر).

أ) الإيجار التشغيلي: يتم تصنيف عقود الإيجار التي يتم بموجبها الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر وعوائد الملكية من قبل المؤجر على أنها عقود تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات العقد التأجيري التشغيلي كأعباء في حساب النتيجة بطريقة خطية على مدة عقد الإيجار.

يتعلق هذا الأمر بتأجير أصول عقارية بفعل الفصل بين أسواق التأجير وأسواق البيع، شرط أن تكون قيمة الأصل المقدم بالتدفقات المعنية للمؤجرات تكون محققة، وفي نفس الوقت الممتلكات المؤجرة التي لم يتم تثبيتها لا تدخل في الأصول لأن هذه الأخيرة لا تعكس الواقع الاقتصادي.

ب) الإيجار التمويلي: لا يمسك البنك الإيجار التمويلي كمستأجر.

8- عقود الإيجار: (اعتبار البنك كمؤجر).

أ) عقود الإيجار التشغيلية: لا يمارس البنك العقود التشغيلية كمؤجر.

ب) عقود الإيجار التمويلية: سوسيتي جنرال الجزائر تمارس التأجير التمويلي (LEASING) كعقود إيجار تمويلية.

البنك كمؤسسة غير مصنع وغير موزع، الأصول المؤجرة يسجلها محاسبيا كحقوق تمثل الاستثمار الصافي الموافق للأصل المؤجر خلال العقد لأقساط الإيجار المحصلة من طرف البنك يتم تسجيلها محاسبيا مع مراعاة الآتي:

- ✓ الفوائد المالية و تسجل محاسبيا في النتيجة؛
- ✓ استرجاع قيمة الأصل وتسجل محاسبيا في الحقوق؛

الحقوق الممتلكة عن طريق هذه العقود هي أصول مالية وتتبع نفس قواعد التقييم التي تم عرضها سابقا.

المبحث الثالث: مطابقة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر مع معيار الابلاغ المالي رقم (07) متطلبات الإفصاح للأدوات المالية

يتضمن معيار الإبلاغ المالي رقم (07) (الأدوات المالية) إفصاحات حول القيمة العادلة والسياسات المحاسبية وكذا المخاطر الناشئة عن الأدوات وسنتطرق في هذا المبحث إلى الإفصاحات التي جاءت في هذا المعيار.

المطلب الاول: البنود بالقيمة العادلة

يتم تقييم البنود بالقيمة العادلة كالآتي:[1]

يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية في القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013 بعد التسجيل الأولي لها وتبويبها ضمن فئات، ويتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال أسعار منشورة في سوق مالي نشط (سوق أوراق مالية أو بورصة) أو تاجر، أو وسيط أو جهة منظمة كالحكومة، وبالتالي تعتبر آخر

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 16/04/ 2015 – 50: 14.

قيمة قبل إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة، إذا لم يحدث تغير في الظروف الاقتصادية خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: السياسات المحاسبية

تطرق بنك سوسيتي جنرال الجزائر في تقريره المالي لسنة 2013 للعديد من المخاطر منها:[1] خطر القرض، خطر السوق، أخطار هيكلية (المعدل، الصرف، السيول)، أخطار عدم التطابق، أخطار مرتبطة بتبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب، أخطار جبائية، أخطار قانونية، أخطار المرتبطة بالأمن المعلوماتي أخطار مرتبطة بأمن الأفراد والقيم والممتلكات.

يعتمد بنك سوسيتي جنرال الجزائر على مبدأ الحيطة والحذر في تقييم المخاطر المختلفة وذلك بتخصيص مؤونات للأموال الممنوحة للغير (قروض للغير) منها مؤونة المخاطر والمصاريف، ورأس المال من أجل تغطية الخطر البنكي.

يخصص بنك سوسيتي جنرال الجزائر ما يعادل 05% من القروض المتوسطة وطويلة الأجل بهدف تغطية مختلف المخاطر المتوقعة (محاسبة التحوط).

كما أفصح البنك على الحد الزمني الأعلى والأدنى للقروض الممنوحة للعملاء.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك.www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 50: 14.

المطلب الثالث: طبيعة المخاطر الناشئة.

لقد تطرق بنك سوسيتي جنرال الجزائر في تقاريره المالية إلى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية حيث صنفها إلى (07) فئات رئيسية:[1]

1- خطر القرض (الطرف المقابل): تتمثل المهمة الأساسية لإدارة المخاطر لبنك سوسيتي جنرال الجزائر في تسيير نظام التحكم بالمخاطر دون الإخلال بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها من طرف السلطة الوصية والمتمثلة في السلطة الجزائرية، حيث أنه جميع القروض الموجهة للزبائن من القطاع التجاري تكون محل ملف قرض رسمي وموثق بشكل كافي يتضمن تحليل ملائم وتوصيات مبررة للقرض على القاعدة التي يتم من خلالها إنتقاء العمليات أو عدمه، خطوط القرض الممنوحة للأطراف المقابلة هي جهود البنك المبذولة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة بصفة عامة خلال فترة قدرها سنة، هذه الخطوط يتم مراجعتها بعناية كبيرة.

2- خطر التركز: تتبع أخطار التركز للجهات المقابلة على مستوى الجهات المقابلة الأساسية (الزبون أو مجمع زبون)، وتكون محل التصريح (للمنظمات الوصية الجزائرية والتابعة للمجمع سوسيتي جنرال)، فيما يخص المساعدات الممنوحة لفروع المجمعات العالمية الكبيرة كل ملفات القروض مهما كان مبلغها يتم تحليلها تحت زاوية خطر الجهات المقابلة والتركز في 2013/12/31 لم يستفيد أي زبون من أي مساعدة تجاوزت حد 25% من رأس مال بنك سوسيتي جنرال الجزائر. وأيضا في نفس التاريخ مبلغ الأخطار المحتملة فيما يخص المستفيدين والتي تجاوزت أخطارهم 15% من رأسمال الخاص ببنك سوسيتي جنرال الجزائر كانت أقل بـ 10 مرات من رأسمالها الخاص الصافي.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك.www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 04/16/ 2015 – 50: 14.

3- المخاطر التشغيلية: تتمثل في خطر الخسارة الناتج عن عدم الكفاية أو العجز المحتمل من طرف الموظفين والنظام الداخلي أو الناتج عن أحداث خارجية، هذا التعريف النظامي يشتمل على المخاطر القانونية ويستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة.

في بنك سوسيتي جنرال الجزائر يتم تجميع المخاطر في 08 مجموعات: منازعات جارية، منازعات مع السلطة، الأخطاء المتعلقة بتقييم الأخطار، أخطاء التنفيذ، الغش ونشاطات أخرى إجرامية، نشاطات غير مسموح بها أو غير قانونية في الأسواق، خسائر وسائل الاستغلال و أخيرا ضعف أو عجز نظام المعلومات.

- ✓ نشاطات (RCSA) (المخاطر ومراقبة التقييم الذاتي): حقق سوسيتي جنرال الجزائر التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط في عامي 2008 و2010 إن الهدف من عملية (RCSA) هو تحديد وقياس المخاطر التشغيلية المختلفة التي يتعرض لها بنك سوسيتي جنرال الجزائر وهذا ما يسمح بإعداد خرائط المهن والنشاطات والأخطار الملازمة والمتبقية بعد الأخذ بعين الاعتبار جودة أنظمة الوقاية والرقابة (وجود اجراءات وضع مراقبة دائمة)، والتدريب التالي تم برمجته في عام 2014.
- ✓ مؤشرات الخطر الرئيسية (KRI) (المؤشرات المفتاحية للخطر): هي بيانات موضوعية قابلة للقياس تسمح بالتقييم الدوري (كل ثلاثة أشهر) على مستوى الخطر بالمؤسسة كما على سبيل المثال المعدل الدوري للعمال، عدد شكاوي العملاء، عدد التناقضات النقدية (أخطاء الخزينة)، عدد العمليات المعلقة...الخ .عند الوصول إلى مستوى معين يسمح بإنذار البنك.

ما بين 2010 و2013 تم إنشاء 08 مؤشرات لمفتاحية للأخطار لتعزيز رصد المخاطر المتعلقة بالاحتيال وعدم الامتثال لمتطلبات المحاسبة والاتصالات المالية.

- ✓ تأمين أنظمة المعلومات: تأمين نظام المعلومات يحدد عن طريق مجمل المعطيات والمصادر (المادية والبرمجية) للبنك، يشمل النظام الذي يسمح معالجة المعطيات، تخزينها ونشرها، وبالتالي فهو يمثل أصلا هامّا يتوجب حمايته.

الأمن المعلوماتي يقتضي تأمين مجموع المعطيات وهو يحدد 05 أهداف رئيسية هي:

– النزاهة: أي ضمان عدم تغير البيانات أثناء الاتصال؛

– السرية: ضمان أن الأفراد المصرح لهم فقط من يمكنهم الحصول على موارد التبادل؛

– التوافر: الحفاظ على حسن سير (IS) عن طريق ضمان الوصول إلى البيانات والموارد؛

– عدم التنصل: ضمان عدم انكار الصفقات المنجزة؛

– المصادقة: ضمان هوية المستخدمين على موقع الإنتاج وموقع النسخ الاحتياطي؛

- ✓ مخطط استمرار النشاط: أنشأت سوسيتي جنرال الجزائر لنفسها آلية تحميها من مختلف المخاطر مهما كان مصدرها طبيعيا أو إنسانيا (الفيضانات، الزلال، حريق، عطل، إضرابات، أعمال شغب) ...، والتي بإمكانها إحداث اضطرابات كلية أو جزئية في نشاطات البنك.

ولمواجهة الخطر الثلاثي من عدم إمكانية الوصل الى مقر الشركة وعدم توفر الموارد البشرية و التقنية تم اتخاذ إجرائيين مهمين:

– خطط استمرارية العمل (PCA): أي تحديد وتنظيم مسؤوليات الموظفين في حالة وقوع اضطرابات، ووضع خطط بديلة لضمان استمرار الأنشطة الحيوية.

– إدارة الأزمات (GC): يسمح هذا الإجراء بدراسة مستوى الأزمة ومدى تطورها من أجل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

4- مخاطر التسوية: هذا الصنف من المخاطر يقيس قدرة الوسيط على الوفاء بالتزاماتهم في المعاملات المرتبطة بالأسواق المالية عند الأخذ بعين الاعتبار الإطار النظامي، هذا البنك معني فقط بأسواق الصرف، أما صفقات العملة الصعبة لا يمكن القيام بها إلا عن طريق وسيط وحيد الذي هو المنظم نفسه (بنك الجزائر) وبالتالي لا تعتبر مخاطر التسوية ملزمة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

5- مخاطر السيولة: تسيير خطر السيولة مؤمن من طرف قسم الخزينة الموضوعة مباشرة تحت سلطة الإدارة المالية للبنك، حالة السيولة يتم تتبعها يوميا مع عملية التنبؤ بوضع حالة وقائية للأيام القادمة، حيث يتم إعداد تقرير يومي ووثيقة شهرية شاملة للإدارة العامة.

6- الأخطار المرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب: وحدة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي جزء من إدارة المخاطر التشغيلية والمطبقة منذ ديسمبر 2009 والتي ترتبط هي أيضا بالإدارة العامة، وتتكون وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من مديرين تحت مسؤولية مكتب أخطار غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هذه الأخيرة التي تقدم لإدارة الرقابة الدائمة التي تكمن مهمتها في وضع جهاز للوقاية ضد غسيل الأموال وذلك من خلال:

- مجموعة من التعليمات والملاحظات الداخلية؛
- تكوين الموظفين وتنمية قدراتهم؛
- تطوير وتنويع الخدمات المقدمة في مختلف المراكز والوكالات؛

7- جهاز قياس مخاطر السوق: بالنظر إلى التغيرات المتكررة في الأسواق المالية، بنك سوسيتي جنرال الجزائر ليس ممثل في السوق المالي، وبالتالي يتم معالجة العمليات لحساب الغير سواء كان ذلك بالاعتماد المستندي، التحويلات الموطنة في البنك أو عمليات الصرف ويتم تنظيم ومراقبة هذه العمليات المختلفة من قبل مصلحة المراقبة والرقابة المحاسبية المرتبطة ببرنامج Back Office الذي يرسل طلبات المعالجة لهذه العمليات.

منذ منتصف 2010 وجدت مصلحة مرتبطة بإدارة الخزينة التي تهتم بتتبع الأوامر السابقة لصادرة من بنك الجزائر التي تعتبر الهيئة الوحيدة المخولة لها تسيير هذا السوق.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض التقرير السنوي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013 والذي تضمن مخرجات النظام المحاسبي المالي، والمتكونة من القوائم المالية التالية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ملحق الكشوف المالية المرافق للقوائم المالية والذي يوضح الغموض فيها، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- قيام البنك بإعداد قوائمه المالية وفق قوانين النظام المحاسبي المالي بعدما أفصح عن تغيير طرقه المحاسبية وانتقاله من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستوحى من المحاسبة الدولية والمعايير المتعارف عليها دوليا (IAS/IFRS).
- قيام البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (07) الأدوات المالية: الإفصاحات، في الإفصاح عن تقييمه للأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة وكذا المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية ووضع المؤونة لمواجهتها.

الخاتمة

إن التحولات الاقتصادية التي يمر بها العالم، ألزمت مختلف الدول خاصة النامية منها على تبني برامج اقتصادية إصلاحية تمكنها من الاندماج في الأسواق العالمية، إضافة إلى تطور تكنولوجيا المعلومات، كل هذا كان دعما كبيرا لتطور خدمات البنوك والمؤسسات المالية سواء داخل الدولة أو اقليميا أو حتى عالميا، ومع هذه التغيرات التي أثرت في نشاط البنوك نجد أن المحاسبة قد أخذت نصيبها من الاهتمام باعتبارها نظام لإنتاج المعلومات والتي يتم ترجمتها واختصارها على شكل تقارير وقوائم مالية تعكس الصورة المالية للبنك، ما يساعد مستخدمي هذه التقارير والقوائم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية.

ونظرا لأهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في البنك، فإنه يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وأهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية. وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية حيث عمد إلى إصدار معايير محاسبية تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها في معيار التقرير المالي رقم (07) الإفصاحات المالية والذي ركز على الإفصاحات في مجال البنوك والمؤسسات المالية.

أما في الجزائر فقد عرف الجهاز المصرفي عدة مراحل، حيث كانت الجزائر تسعى دوما إلى إصلاح النظام المصرفي خاصة بعد دخولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أجبر البنوك على التفكير السريع والعميق للتحسين من خدماتها وتنويعها، كما قامت السلطات النقدية الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين والقرارات من أجل عصرنة المحاسبة البنكية حتى تواكب مختلف التغيرات الاقتصادية، وهو ما نتج عنه مجموعة من القوانين والأنظمة والمراسيم نذكر منها: قانون 92-08 المتضمن المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المتضمنة له، و قانون 07-11 المتعلق بتعميم تطبيق النظام المحاسبي المالي على كل

المؤسسات الجزائرية، وقد أخذت المؤسسات بتطبيقه بداية من 2010/01/01، إضافة إلى النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية والنظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وبهذا فإن الجزائر عمدت إلى تطبيق القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على المحاسبة البنكية لتتماشى واقتصادها الوطني وتغيراتها حتى تضمن القوائم المالية مستوى عال من الإفصاح المالي والمحاسبي و تكون معدة وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات، لأن هذا النظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

أولا/ إختبار الفرضيات:

- من خلال دراسة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث أن النظام المحاسبي المالي ملائم لنشاط البنوك لأنه أدي إلى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك ويتوافق مع احتياجاته، كما أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي في البنك ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها،

- يتم عرض القوائم المالية للبنوك وبالتحديد بنك سوسيتي جنرال الجزائر وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي، نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للبنك، ولقد اتضح أن هذه الفرضية صحيحة لأن البنك قام بعرض كل القوائم المالية كما جاء في قوانين النظام المحاسبي المالي: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق.

- يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS 07) الأدوات المالية: الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح عن الخصوم والأصول المالية بالقيمة العادلة، أما الأصول المادية والمعنوية فيتم الإفصاح عنها بالتكلفة

التاريخية وكذا الإفصاح عن المخاطر المحاسبية الناشئة من الأدوات المالية والمؤونات المخصصة لمواجهة هذه المخاطر، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ثانيا/ نتائج الدراسة: من خلال مراجعة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية والتي يمكن تعميمها على البنوك الجزائرية لأنها تطبق نفس القوانين.

– كفاية المعلومات التي أفصح عنها البنك في تقاريره المالية لتلبية احتياجات المستخدمين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية السليمة لأنه تم إعدادها وفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي.

– عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية مما يزيد من درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم.

ثالثا/ التوصيات: بناءا على النتائج المتوصل عليها في هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

– تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في البنك للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية.

– تطوير عمل البنك من خلال إدخال النظم الالكترونية إلى العمل المصرفي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية والسعي لتقديم منتجات جديدة كالصراف الآلي وبطاقات الائتمان، وبذلك يصبح البنك قادرا على مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة وتحسين أداء المصرف من خلال تقليل الروتين والخطأ إلى أدنى حد.

– التقليل من القيود المفروضة على عمليات منح القروض والخدمات لأن ذلك يساعد على زيادة عدد المتعاملين مع البنك، وكذلك القيود المفروضة على إمكانية الحصول على أية معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالبنك.

رابعا/ آفاق البحث: حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الإمكان، ونرجو أن يكون بمثابة انطلاقه لدراسات أخرى أكثر تعمقا تهتم بـ:

– الثغرات المحاسبية في القوانين الجزائرية التي أدت إلى الفضائح المالية في القطاع البنكي.

– أهمية البيانات المالية والإفصاح عنها في القوائم المالية وكيفية تداركها في القطاع البنكي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I - الكتب:

1) أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

2) اسماعيل مدحت محمد، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

3) بوعتروس عبد الحق، **المدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة، 2003 ـ 2004.

4) حجازي وجدي حامد، **تحليل القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011.

5) الحدرب زهير وورديان لؤي، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010.

6) حلوة رضوان، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري-التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة حلب-جامعة عمان الأهلية، 2005.

7) حماد طارق عبد العال، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان** ، الدار الجامعية، مصر، 2006.

8) شحادة عبد الرزاق، **محاسبة المنشأة المالية (البنوك التجارية)** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

9) شقير فائق وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2000.

10) الصيرفي محمد، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.

11) ضيف خيرت، **محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر.

12) عبد الله خالد أمين، **العمليات المصرفية**، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

13) عطية عبد الرحمان، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010.

14) العناتي رمضان محمد، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

15) كراجة عبد الحليم محمود، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

16) لطرش الطاهر، "**تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

17) محمد نور أحمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2002.

18) مطر محمد و السويطي موسي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

19) هلالي محمد جمال علي و شحادة عبد الرزاق، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)** ، دار المناهج، الأردن، 2009.

II - البحوث الجامعية:

1) بكاري جليلة ، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

2) بن بلقاسم سفيان ،**النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة والأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009- 2010.

3) دادة دليلة ،**الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

4) دغوم هشام، **اعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) ودوره في تحقيق التنمية،** مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2009.

5) زهذي الشلتوني فايز، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية،** رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل ، للجامعة الإسلامية بغزة، 2005.

6) صبايحي نوال، **الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية،** مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

7) صغير موح مريم، **القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

8) عايشي عبد المالك، **دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك،** مذكرة ماستر غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

9) كاسر لايقة رولا ، **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

10) مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008.

11) هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.

III – المؤتمرات والملتقيات:

1) آيت محمد مراد و أبحري سفيان، "**النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.

2) بن عمارة نوال، "**محاسبة البنوك الاسلامية" ـ دراسة حالة بنك البركة الجزائري ـ** ملتقى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003.

3) بن فرج زوينة، "**الاتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية**"، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، 21 – 22 نوفمبر 2007، ص 06، 07.

4) سامح مختار، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، الوادي، 17 – 18 جانفي 2010.

5) شنوف شعيب، "**الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (الاشكالات والتحديات)** "، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، الوادي، 17- 18 جانفي 2010.

6) صديقي مسعود ومرزوقي مرزوقي، "**التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود**"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

7) مخلوف أحمد، "**دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 13و 14و 15 أكتوبر، 2009.

8) مراد ناصر، "**الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS–IFRS)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، الوادي، 17– 18 جانفي 2010.

9) نقماري سفيان و بلهادف رحمة، "**واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي في الجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية (IAS/IFRS)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 13–14 جانفي 2013.

IV – القوانين والقرارات والمراسيم:

1) القانون 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74.

2) القانون 08–156 المؤرخ في 28 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07–11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27.

3) القرار المؤرخ بتاريخ 29 ديسمبر 2009، الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 76.

4) القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19.

5) نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76.

V- الجرائد والمجلات العامة:

1) بلعور سليمان، "**دوافع وأثر الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**"، العدد رقم 06، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الوادي، جوان 2014.

2) زغدار أحمد و سفير محمد، " **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** "، العدد 07، مجلة الباحث، 2009.

3) زيود لطيف و قيطيم حسان و مكية نغم أحمد فؤاد، " **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** "، المجلد 29، العدد الأول، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، 2007.

4) صبري ثائر الغبان محمود كاظم، " **تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها دراسة تطبيقية** "، العدد 27، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2010.

5) العيسى ياسين أحمد، " **مدى تطبيق المعيار الدولي السابع لإعداد التقارير المالية** "، المجلد 08، العدد01، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2012.

VI- الموقع الالكترونية:

01) www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2013.pdf، 2015 /04/16

الملاحق

1. ÉTATS FINANCIERS 2013

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	70 247 631	52 841 513	17 406 118
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	32 979 224	39 635 781	-6 656 557
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	112 917 823	102 966 504	9 951 318
Impôts courants - Actif		2 138 059	1 931 296	206 763
Impôts différés - Actif		1 272 419	1 420 352	-147 933
Autres actifs	2.4	261 628	161 267	100 361
Comptes de régularisation - Actif	2.4	909 028	1 605 367	-696 339
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 617 253	1 737 157	-119 903
Immobilisations incorporelles	2.6	172 069	95 866	76 203
TOTAL DE L'ACTIF		**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 030**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	40 803	132 101	-91 298
Dettes envers la clientèle	2.8	175 898 919	153 408 358	22 490 561
Dettes représentées par un titre	2.9	6 237 234	7 821 607	-1 584 372
Impôts courants - Passif		1 124 983	2 375 621	-1 250 639
Impôts différés - Passif		57 287	0	57 287
Autres passifs	2.10	3 878 173	2 549 461	1 328 712
Comptes de régularisation - Passif	2.10	6 993 370	8 456 563	-1 463 192
Provisions pour risques et charges		647 375	622 624	24 751
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 332 778	4 444 638	-111 860
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		9 374 509	7 505 255	1 869 254
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		4 020 080	5 169 254	-1 149 174
TOTAL DU PASSIF		**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 029**

الملحق رقم (02)

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	9 034 060	8 765 695	268 365
Intérêts et charges assimilées	4.2	-724 724	-926 452	201 729
Commissions (produits)	4.3	6 320 463	7 488 481	-1 168 018
Commissions (charges)	4.4	-60 895	-77 835	16 940
Produits des autres activités		180 891	307 878	-126 987
Charges des autres activités		-84 397	-178 807	94 410
Produit net bancaire		**14 665 399**	**15 378 961**	**-713 561**
Charges générales d'exploitation	4.5	-6 293 475	-5 936 046	-357 430
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-431 140	-486 675	55 535
Résultat brut d'exploitation		**7 940 784**	**8 956 240**	**-1 015 456**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 278 802	-4 745 033	-533 769
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 688 302	2 816 993	-128 690
Résultat d'exploitation		**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 330 203	-1 858 945	528 742
Résultat net de l'exercice		**4 020 080**	**5 169 254**	**-1 149 174**

الملحق رقم (03)

HORS BILAN

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES		**147 294 585**	**124 826 802**	**22 467 783**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTELE		54 343 042	51 446 269	2 896 773
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.		0	0	0
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTELE		88 965 888	68 133 477	20 832 412
AUTRES ENGAGEMENTS		3 985 654	5 247 057	-1 261 402
ENGAGEMENTS RECUS		**19 665 458**	**12 464 092**	**7 201 366**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES		19 043 021	11 617 851	7 425 170
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		622 437	846 241	-223 805

الملحق رقم (04)

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Unité:000 DZD

	Capital social	Prime d'émission	Écart d'évaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
Solde au 31/12/2011	**10 000 000**				**9 675 255**	**19 675 255**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-2 170 000	-2 170 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					5 169 254	5 169 254
Solde au 31/12/2012	**10 000 000**				**12 674 509**	**22 674 509**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-3 300 000	- 3 300 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					4 020 080	4 020 080
Solde au 31/12/2013	**10 000 000**				**23 394 589**	**23 394 589**

الملحق رقم (05)

TABLEAU DE VARIATION DE LA TRÉSORERIE

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	2013	2012	VARIATION
Résultat avant impôts	**5 350 284**	**7 028 199**	**-1 677 916**
+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	431 140	486 675	-55 535
+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0	0	0
+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	2 590 500	1 928 041	662 459
+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement	0	0	0
+/- Produits / charges des activités de financement	0	0	0
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements	8 371 924	9 442 915	-1 070 992
+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-92 420	-88 802	-3 618
+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	9 767 643	36 374 369	-26 606 726
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-1 584 372	-290 052	-1 294 320
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-696 692	2 926 142	-3 622 834
- Impôts versés	-1 330 203	-1 858 945	528 742
=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	6 063 955	37 062 712	-30 998 756
(A) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE	**14 435 879**	**46 505 627**	**-32 069 748**
+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	0	15 675	-15 675
+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-387 439	-410 651	23 212
(B) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT	**-387 439**	**-394 976**	**7 537**
+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-3 300 000	-2 170 000	-1 130 000
+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	6 800 000	-26 673 000	33 472 999
(C) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT	**3 500 000**	**-28 843 000**	**32 342 999**
(D) EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE			
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	**17 548 439**	**17 267 651**	**280 788**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture	**53 226 223**	**35 958 571**	**17 267 651**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	384 710	746 660	-361 951
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	**70 774 662**	**53 226 223**	**17 548 439**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	70 247 631	52 841 513	17 406 118
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	527 031	384 710	142 322
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	**17 548 439**	**17 267 651**	**280 788**

تم بحمد الله

ملخص:

توضح هذه الدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية، من خلال إظهار إسهامات النظام المحاسبي في تحقيق فعالية العرض في القوائم المالية ودوره في توفير بيانات مالية أكثر وضوح ومصداقية.

ومن كل ما عرض اتضح لنا ضرورة إعداد القوائم المالية للبنوك وفق قوانين النظام المحاسبي المالي وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (07) الأدوات المالية: الإفصاحات والمتعلق بالإفصاح عن البيانات والأدوات المالية للبنوك حتى تكون المعلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعد المستخدمين على تقييم المركز المالي للبنوك وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: البنوك، القوائم المالية البنكية، النظام المحاسبي المالي، معيار الإبلاغ المالي رقم (07).

Résumé:

Cette étude a son objet de démontre les effets de l' application du système comptable financier sur l'étalement des états financiers des banques, et ce, à travers la démonstration des contributions du système comptable pour garantir l'efficacité de la présentation des états financiers et son rôle a fournir voir des données financiers avec plus de clarté et de crédibilité.

Après tous ce qu'on vient on remarque l'exigence de la préparation des états financiers selon les Lois du système comptable financier et l'application de la norme de déclaration financière n° (07) Les instruments financiers: concernant la divulgation des données et Les instruments financiers utilisés par les banques présentant une source sure permettant aux utilisateurs de faire des comparaisons pour évaluer le centre financier des banques et leurs rôle d'une façon à leurs permettre de prendre des décisions économiques et financiers.

Mots clés: les banques, les états financiers, système comptable financier, la norme de déclaration financière n° (07).